الموقظة

في علم مصطلح الحديث

للإمام الحافظ المؤرخ

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

حققه وعلق عليه

أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد المجيد الشميري

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

اسم الكتاب: الموقظة في علم مصطلح الحديث

اسم المؤلف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

اسم المحقق: عبدالرحمن بن عبدالمجيد الشميري

مقاس الصفحة: ١٧ x ٢٤ سم

عدد الصفحات : ١٤٢

رقم الطبعة: الأولى ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

رقم الإيداع: ( )

التنسيق والإخراج: دار العاصمة للنشر والتوزيع

دار العاصمة للطباعة والنشر والتوزيع

اليمن - صنعاء

شارع تعز - جوار جامع الخير

هاتف: ٠١/٦٢٢٨٠٦ موبايل: ٧٧٧٧١١٤٢٥-٧٧٢٥٥٥٨٩٦

مقدمة المحقق

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد: فإن خير الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمدٍ ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد: فهذا رسالة الموقظة في علم المصطلح للإمام الذهبي رحمه الله يسر الله لي بتعليقات عليها ولله الحمد فأحببت إخراجها مشاركة في نشر العلم

ونفع إخواني فأسأل الله أن ينفع بها وأن يتقبلها مني وقد قابلتها بمطبوعة أبي غدة وهي نسخة طيبة معتنى بها والحمد لله .

كتبه أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد المجيد الشميري في ٨ ربيع ثاني ١٤٤٣هـ

في مسجد الشميري تعز.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى محمَّدٍ وآلِه وصَحْبِه

رَبِّ زِدْنِي عِلْماً، وَوَفِّقْ يا كَرِيم

أما بعد

قال الشيخُ الإمامُ العالِمُ العَلاَّمة، الرُّحْلةُ المُحَقِّق ، بحرُ الفوائد، ومَعْدِنُ الفرائد، عُمْدةُ الحُفَّاظِ والمُحَدِّثين، وعُدَّةُ الأئمةِ المُحَقِّقين ، وآخِرُ المجتهدين: شمسُ الدين محمدُ بن أحمد بنُ عُثمان الذهبيُّ الدمشقيُّ، رحمه الله ونفعنا بعلومه وجميعَ المسلمين:

(١) الحديث الصحيح:

هو ما دَارَ [١] على: عَدْلٍ [٢] ،

---

(١) أي: ما كان مداره على العدول بحيث يرويه عدل عن عدل إلى منتهاه.

(٢) أحسن تعريف للعدل هو تعريف الإمام الشافعي رحمه الله حيث قال "هو من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساوئه " انظر ثمرات النظر (ص٧٢-٧٣) للإمام الصنعاني .

مُتْقِنٍ[١]، واتَّصَل سَنَدُه[٢]. فإن كان مُرسَلاً، ففي الاحتجاج به اختلاف[٣]. وزاد أهلُ الحديث[٤]: سلامتَهُ مِن الشذوذِ، والعِلَّة. وفيه نَظَرٌ على مُقتَضَى نظر الفقهاء، فإنَّ كثيراً من العِلَل يأبَوْنها.

---

(١) أي: ضابط والضبط نوعان ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه إلى أن يؤدي منه انظر نزهة النظر (ص٨٣)

(٢) المتصل هو ما اتصل سنده بسماع كل راو ممن فوقه إلى منتهاه انظر المنهل الروي (٤٠) لابن جماعة.

وخرج باشتراط الاتصال المنقطع والمعضل والمعلق فإن هذه لم يتصل إسنادها فهي من قسم الضعيف .

وقوله: سنده السند هو: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن والإسناد هو حكاية طريق المتن انظر النزهة (ص٥٣) وشرحها لابن عثيمين (ص٤٥)

(٣) والصحيح هو عدم الاحتجاج به وهو قول جمهور المحدثين بسبب الجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً انظر تدريب الراوي (١/٢٢٢-٢٢٣)

(٤) أما الفقهاء فإنهم لا يشترطون سلامته من الشذوذ والعلة قال العراقي : إن من يصنف في علم إنما يذكر الحد - أي التعريف - عند أهله لا من عند غيرهم من أهل علم آخر اهـ. من التقييد والإيضاح (ص٢٥) قلت: فعلى هذا فلا عبرة بقول الفقهاء هنا وإنما العبرة بقول أهل الحديث .

فالمُجْمَعُ عَلَى صِحَّتِه إذاً: المُتَّصِلُ، السَّالِمُ من الشُّذوذِ، والعِلَّة[١]. وأنْ يكون رُواتُه: ذَوِي ضَبْطٍ، وعدالةٍ، وعدمِ تدليس[٢].

---

(١) المراد بالعلة هنا العلة القادحة فإنها هي التي تضر كأن يروى الحديث موصولاً ومرسلاً والراجح إرساله أما إن كانت غير قادحة فإنها لا تضر وذلك كأن يروى الحديث موصولاً ومرسلاً والراجح وصله .

(٢) أحسن تعريف للحديث الصحيح هو ما عرفه به الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (ص١٣٤) حيث قال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معلاً .فهذا التعريف يشمل الصحيح لذاته والصحيح لغيره مثال للأول قال الإمام أبو داود رحمه الله (٥٨/٣) حدثنا وهب بن بقية أخبرنا خالد عن حميد الأعرج عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والعجمي فقال "**اقرأوا فكل حسن وسيجيئ أقوامٌ يقيمونه كما يقام القدح يتعجلونه ولا يتأجلونه** " قال شيخنا رحمه الله في الصحيح المسند (٢٣٦) هذا حديث صحيح ورجاله رجال الصحيح.

قلت: وإليك أحوالهم وهب بن بقية ثقة وخالد هو ابن عبدالله الطحان ثقة ثبت كما في التقريب وحميد هو ابن قيس الأعرج وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وغيرهم كما في التهذيب ومحمد بن المنكدر ثقة فاضل كما في التقريب.

ومثال الثاني وهو الصحيح لغيره قال أبو داود رحمه الله (٣٦/١٣) حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال أخبرنا أبي قال حدثني إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: "**أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله تعالى من حملة العرش إن**

فأعلى مراتبِ المجمَع عليه[١]:

- مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر[٢]. أو:

ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبع مائة عام" قال شيخنا رحمه الله في الصحيح المسند (١٩٨/١) هذا حديث حسن على شرط البخاري.
وأخرجه إبراهيم بن طهمان في مشيخته (ص٧٢) فارتقى الحديث إلى الصحة والحمد لله اهـ قلت: إنما حسنه بالإسناد الأول لأن فيه أحمد بن حفص بن عبد الله وأبوه وكلاهما صدوق كما في التقريب . وأما إبراهيم بن طهمان وموسى بن عقبة ومحمد بن المنكدر فكلهم ثقات كما في التقريب.

(١) بما يسمى أصح الأسانيد وفائدة معرفته ترجيح ما نص على أصحيته إذا عارضه مالم ينص فيه على الأصحية وإن كان صحيحاً فإن عارضه من نص أيضا على أصحيته نظر إلى المرجحين فأيهما كان أرجح حكم بقوله وإلا فيرجع إلى القرائن التي تحف أحد الحديثين فيقدم بها على غيره والله أعلم انظر النكت (ص٥١) للحافظ ابن حجر .

(٢) هذا أصح الأسانيد كلها عند البخاري أخرجه عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٥٣) فقال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب قال ثنا محمد بن سليمان قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «أصح الأسانيد كلها مالك ، عن نافع، عن ابن عمر، وأصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد، عن الأعرج ، عن أبي هريرة» .
قلت: مالك هو ابن أنس قال في التقريب: الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري : أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع

- منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله[١].

أو: - الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه[٢]. أو:

- أبو الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة[٣].

عن ابن عمر اهـ . ونافع هو مولى ابن عمر قال في التقريب: ثقة ثبت فقيه مشهور اهـ وابن عمر هو عبد الله صحابي جليل رضي الله عنه .

(١) هذا أصح أسانيد ابن مسعود عند الحاكم كما في معرفة علوم الحديث (صـ ٥٥) لكنه زاد قبل منصور سفيان الثوري . ومنصور هو ابن المعتمر قال في التقريب: ثقة ثبت وكان لا يدلس وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي قال في التقريب: الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيراً .وعلقمة هو ابن قيس النخعي ثقة ثبت فقيه عابد وعبد الله هو ابن مسعود صحابي جليل رضي الله عنه

(٢) هذا أصح الأسانيد كلها عند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المشهور بابن راهويه كما في معرفة علوم الحديث (ص٥٤) والزهري هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبد الله الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه اهـ من التقريب وسالم هو ابن عبد الله بن عمر قال في التقريب: أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتاً عابداً فاضلاً كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت .اهـ

(٣) هذا أصح أسانيد أبي هريرة عند الإمام البخاري كما في معرفة علوم الحديث (صـ٥٣) بالسند الأول .وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان قال في التقريب: ثقة فقيه والأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز قال في التقريب ثقة ثبت عالم وأبو هريرة هو الصحابي المشهور

ثم بعدَهُ[١]:

- مَعْمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة[٢]. أو:

- ابنُ أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس[٣]. أو:

- ابنُ جُرَيج، عن عطاء، عن جابر[٤]، وأمثالُه.

---

(١) أي في الدرجة الثانية في الضبط والإتقان .

(٢) هذا أصح أسانيد اليمنيين عند أبي عبد الله الحاكم رحمه الله كما في معرفة علوم الحديث (صـ٥٥) فمعمر هو ابن راشد ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة اهـ من التقريب .وهمام هو ابن منبه الصنعاني ثقة كما في التقريب .

(٣) ابن أبي عروبة هو سعيد وأبو عروبة هو مهران قال في التقريب :ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة اهـ وقتادة هو ابن دعامة أبو الخطاب البصري ثقة ثبت كما في التقريب.

(٤) ابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز قال في التقريب: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل اهـ وعطاء هو ابن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم قال في التقريب: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال اهـ. وكان ابن جريج من أثبت الناس في عطاء قاله أحمد بن حنبل رحمه الله كما في تهذيب الكمال (٣٤٨/١٨) وفي تهذيب التهذيب ترجمة ابن جريج وقال أبو بكر بن أبي خيثمة حدثنا إبراهيم بن عرعرة عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال : إذا قلت قال عطاء فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعت .

ثم بعدَهُ في المرتبةِ:

- الليثُ وزهير، عن أبي الزُّبير، عن جابر[١]. أو:

- سِماكٌ، عن عِكْرمة، عن ابن عباس[٢].

---

(١) الليث هو ابن سعد أبو الحارث الفهمي قال في التقريب: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور اهـ وزهير هو ابن معاوية أبو خيثمة قال في التقريب: ثقة ثبت إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة اهـ. وأبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس قال في التقريب: صدوق إلا أنه يدلس اهـ قلت فعلى هذا هو حسن الحديث لا يرتقي حديثه إذا انفرد إلى الصحة وإذا روى الليث عنه فإن عنعنته لا تضر لأنه ما روى عنه إلا ما كان من مسموعاته من جابر كما في تهذيب التهذيب .

(٢) سماك هو ابن حرب قال في التقريب: صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخره فكان ربما تلقن اهـ وقوله خاصة يشعر بأنه في غير عكرمة حسن الحديث فعلى هذا فجعل هذه السلسلة صحيحة غلط والله أعلم .وأما عكرمة فهو مولى ابن عباس قال في التقريب ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا ثبت عنه بدعه اهـ

أو: - أبو بكر بن عَيّاش، عن أبي إسحاق، عن البَرَاء[١]. أو:

- العلاءُ بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة[٢].

ونحوُ ذلك مِن أفراد البخاريّ أو مسلم.

---

(١) أبو بكر ابن عياش صدوق حسن الحديث كما في ترجمته من تهذيب التهذيب وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله السبيعي قال في التقريب: ثقة مكثر عابد اختلط بأخره اهـ والبراء بن عازب صحابي جليل فكونه ﷺ جعل هذه السلسلة من مراتب الصحيح لا يَحْسُن لما علمت من حال أبي بكر بن عياش والله أعلم .

(٢) العلاء بن عبد الرحمن هو ابن يعقوب الحرقي الصواب فيه أنه حسن الحديث كما يظهر من ترجمته في التهذيب ولهذا قال الحافظ في التقريب : صدوق ربما وهم اهـ فعلى هذا فكونه جعل هذه السلسلة من مراتب الصحيح فيه نظر .وأما أبوه فقال في التقريب : ثقة

تنبيه علم مما سبق أنه ليس في هذه السلاسل الأربعة التي ذكرت في آخر مراتب الصحيح شيئاً يسلم للمؤلف لأن أبا لزبير وأبا بكر بن عياش والعلاء كل واحد منهم حسن الحديث لكن الذي يظهر أن المؤلف يرى أن الحسن داخل في الصحيح فلهذا عدها من آخر مراتبه وهذا سيأتي إن شاء الله جلياً من كلامه في قسم الحسن حيث قال هناك فهو أي الحسن داخل في قسم الصحيح فحينئذ يكون الصحيح مراتب كما قدمناه والحسن ذا رتبة دون تلك المراتب فجاء الحسن مثلاً في آخر مراتب الصحيح اهـ

(٢) الحَسَن[١]:

---

(١) الحسن لغة : ما حسن من كل شيء كما في القاموس واصطلاحاً : ينقسم إلى قسمين القسم الأول: حسن لذاته وهو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط عن مثله أو أرفع منه إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معلا انظر النزهة (صـ٩١) مثاله ما أخرجه النسائي رحمه الله (١١٥/٥) فقال أخبرنا أبو داود قال حدثنا أبو عتاب قال حدثنا عزرة بن ثابت عن عمرو ابن دينار قال: قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ: « **تابعو بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد** » . قال شيخنا رحمه الله في الصحيح المسند (٥٦١/١) هذا حديث حسن قلت من أجل أبي عتاب وهو سهل بن حماد البصري وهو صدوق كما في التقريب.

القسم الثاني: حسن لغيره وهو الحديث الذي فيه ضعف منجبر إذا تعددت طرقه أو جاء ما يشهد له مما هو صالح مثاله حديث عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا بعت فكل وإذا ابتعت فاكتل قال الحافظ في النكت (ص٩٦) رواه أحمد والبزار وابن ماجه من طريق ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان رضي الله عنه وابن لهيعة ضعيف لكنه اعتضد برواية يحي بن أيوب المصري وهو من رجال البخاري عن عبيد الله بن المغيرة وهو ثقة عن منقذ مولى ابن سراقة وهو مستور ولم يضعفه أحد .عن عثمان رضي الله تعالى عنه كذلك رويناه في فوائد سمويه وفي سنن الدارقطني فاعتضد هذا الإسناد بهذا الإسناد فصار حسنا قلت: وهذا مثال لما تعددت طرقه .

وأما المثال لما جاء ما يشهد له علقه البخاري (٣٦٨/٣) فقال ويذكر عن سالم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع

وفي تحرير معناه اضطراب. فقال الخَطَّابيُّ رحمه الله: "هو ما عُرِفَ مَخْرجُه[١] واشتَهَر رجالُه، وعليه مَدارُ أكثرِ الحديث. وهو الذي يَقبَلُه أكثرُ العلماء، ويَستعملُه عامَّة الفقهاء[٢]". وهذه عبارةٌ ليسَتْ على صِناعة الحدودِ والتعريفات، إذ الصحيحُ يَنطَبِقُ ذلك عليه أيضاً! لكنْ مُرادُه: مما لم يَبْلُغ درجةَ الصحيح.

بين متفرق ؟ قال الحافظ في النكت (٩٥/٩٦) وهذا الحديث وصله هكذا سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه في حديث طويل في الزكاة ورواية سفيان بن حسين عن الزهري ضعيفة وإن كان كل منهما ثقة لكن له شاهد من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه وغيره فاعتضد به حديث سفيان بن حسين وصار حسنا ا هـ

(١) فسر القاضي أبوبكر ابن العربي مخرج الحديث بأن يكون من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة في البصريين وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين وعطاء في المكيين وأمثالهم فإن حديث البصريين مثلاً إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفاً وإذا جاء من غير قتادة ونحوه كان شاذاً والله أعلم انظر النكت (صـ١٢٨)

(٢) قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (صـ٣٧) فإن كان المعرف هو قوله ما عرف مخرجه واشتهر رجاله فالحديث الصحيح كذلك بل والضعيف وإن كان بقية الكلام من تمام الحد فليس هذا الذي ذكره مسلما له أن أكثر الحديث من قبيل الحسان ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء اهـ

فأقولُ: الحَسَنُ ما ارتقَى عن درجة الضعيف، ولم يَبلُغ درجةَ الصحَّة.

وإن شِئتَ قلتَ: "الحَسَنُ ما سَلِمَ من ضعفِ الرُّواة[١]"، فهو حينئذٍ داخلٌ في قِسْم الصحيح[٢]. وحينئذٍ يكونُ الصحيحُ مراتب كما قدَّمناه، والحسَنُ ذا رتبةٍ دُونَ تلك المراتب، فجاء الحسَنُ مثلاً في آخِرِ مراتب الصحيح.

وأما الترمذيُّ، فهو أوَّلُ مَن خَصَّ هذا النوع باسم (الحَسَن[٣]) . وذَكَر أنه يريدُ به: أن يَسْلَم راوِيه مِن أن يكون مُتَّهَماً، وأن يَسْلَم مِن

---

(١) هذان التعريفان غير صحيحين لأنه ليس فيهما اشتراط انتفاء الشذوذ والعلة.

(٢) لأن الصحيح سلم من ضعف الرواة ومن أجل هذا جعل من آخر مراتب الصحيح الليث وزهير عن أبي الزبير عن جابر وأبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن البراء والعلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة وكلها من مراتب الحديث الحسن لأن أبا الزبير و أبا بكر ابن عياش والعلاء كل منهم حسن الحديث والله أعلم .

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٢٣/١٨) وإما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله .اهـ قلت: قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الترمذي كإبراهيم النخعي وشعبة

الشذوذ، وأن يُروَى نحوُهُ مِن غير وجه. وهذا مشكلٌ أيضاً على ما يقولُ فيه: (حسَنٌ، غريب، لا نعرفه إلا مِن هذا الوجه[١]) .

وقيل: الحسَنُ ما ضَعْفُه مُحتَمَل، ويَسوغُ العملُ به[٢]. وهذا أيضاً ليس مضبوطاً بضابطٍ يَتميَّزُ به الضَّعْفُ المحتمَل.

والشافعي وابن المديني وأبي زرعة وأبي حاتم وجماعة لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الإصطلاحي ومنهم من لا يريده انظر النكت (صـ ١٣٧-١٣٩)

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح العلل (٢٠٣) وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة، وقد سبقه البخاري إلى ذلك، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال في حديث "البحر هو الطهور ماؤه"، هو حديث حسن صحيح، وإنه قال في أحاديث كثيرة: هذا حديث حسن، وكذلك ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال في حديث إبراهيم بن أبي شيبان، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس، عن عبد الله بن حوالة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.
"تجندون أجناداً ... الحديث" قال: هو صحيح حسن غريب وقد كان أحمد وغيره يقولون: حديث حسن.

(١) أجاب عن هذا الإشكال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النزهة (ص٩٤) فقال: إن الترمذي لم يعرف الحسن المطلق وإنما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه "حسن" من غير صفة أخرى ....الخ كلامه .

(٢) القائل لهذا هو ابن الجوزي رحمه الله في مقدمة كتابه الموضوعات (١/١٤) .

وقال ابن الصلاح رحمه الله: "إنَّ الحسَنَ قِسْمان :

أحدُهما: ما لا يخلو سَنَدُه مِن مستورٍ(١) لم تَتحقَّق أهليتهُ(٢)، لكنه غير مُغَفَّل، ولا خطَّاءٍ، ولا مُتَّهَم. ويكون المتنُ مع ذلك عُرِف مِثلُه أو نحوُه(٣) مِن وجهٍ آخر اعتَضد به(٤).

وثانيهما: أن يكون راوِيه مشهوراً بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجةَ رجالِ الصحيح، لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان(٥). وهو مع ذلك يرتفع عن حالِ مَن يُعَدُّ تفرُّدُه منكَراً، مع عَدَمِ الشذوذِ والعِلَّة(٦).

فهذا عليه مؤاخذات. وقد قلتُ لك: إنَّ الحسَنَ ما قَصُرَ سَنَدُه قليلاً عن رُتبة الصحيح، وسيَظهر لك بأمثلة.

---

(١) المستور في اصطلاح الحافظ في التقريب يطلقه على من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق كما في مقدمة التقريب (ص٧٤)

(٢) أي: لم تعرف عدالته ولا عرف ضبطه أي : لم يوصف بشيء من ذلك

(٣) قوله مثله أي : باللفظ وقوله : أو نحوه أي بالمعنى .

(٤) وهذا هو الحسن لغيره.

(٥) فهو عدل خفيف الضبط .

(٦) وهذا هو الحسن لذاته لكن بقي اشتراط الاتصال .

ثم لا تَطمَعْ بأنَّ للحسَنِ قاعدةً تندرجُ كلُّ الأحاديثِ الحِسانِ فيها، فأَنَا على إِياسٍ من ذلك! فَكَمْ مِن حديثٍ تردَّدَ فيه الحُفَّاظُ: هل هو حسَن؟ أو ضعيف؟ أو صحيحٌ؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُه في الحديث الواحد: فيوماً يَصِفُه بالصحة، ويوماً يَصِفُه بالحُسْن، وَلَرُبَّما استَضْعَفَه!

وهذا حقٌّ، فإنَّ الحديثَ الحَسَنَ يَستضعفه الحافظُ عن أن يُرَقِّيَه إلى رُتبةِ الصحيح. فبهذا الاعتبارِ فيه ضَعْفٌ مَّا، إذ الحَسَنُ لا ينفكُّ عن ضَعْفٍ مَّا. ولو انفَكَّ عن ذلك، لصَحَّ باتفاق.

وقولُ الترمذيّ: (هذا حديثٌ حسَنٌ، صحيح) عليهِ إشكال: بأن الحَسَن قاصِرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بين السَّمْتَيْنِ[1] لحديثٍ واحدٍ مُجاذَبَة! وأُجيبَ[2] عن هذا بشيء لا ينَهض أبداً، وهو أنَّ ذلك راجعٌ إلى الإسناد: فيكون قد رُوي بإسنادٍ حسن، وبإسنادٍ صحيح. وحينئذٍ لو

---

(١) السمتين تثنية السمت وهو الطريق كما في القاموس باب التاء فصل السين .

(٢) أجاب بهذا ابن الصلاح رحمه الله في مقدمته (ص٣٤-٣٥)

قيل: (حسن، صحيح، لا نعرفه إلاَّ مِن هذا الوجه) ، لبَطَلَ هذا الجواب[١]!

وحقيقةُ ذلك - أن لو كان كذلك - أن يقال: (حديث حَسنٌ وَصحيح) . فكيف العَملُ في حديثٍ يقول فيه: (حسَنٌ، صحيحٌ، لا نعرفه إلاَّ مِن هذا الوجه) ؟ فهذا يُبطِلُ قولَ من قال: أن يكون ذلك بإسنادين.

ويَسُوغُ[٢] أن يكون مُرادُه بالحَسَن: المعنىَ اللغويَّ لا الاصطلاحيَّ، وهو إقبالُ النفوسِ وإصغاءُ الأسماعِ إلى حُسنِ مَتْنِه، وجزَالةِ لفظِه، وما فيه من الثوابِ والخير. فكثيرٌ مِن المتون النبوية بهذه المثابة[٣].

قال شيخنا ابنُ وهب[٤]: فَعَلَى هذا، يَلزمُ إطلاقُ الحَسَنِ على بعضِ الموضوعات! ولا قائلٌ بهذا. ثم قال: "فأقولُ: لا يُشتَرَطُ في الحَسَن قيدُ

---

(١) وكذلك رده بهذا الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص٤٢)
(٢) أي يجوز.
(٣) فيكون المقصود حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار السند.
(٤) هو ابن دقيق العيد واسمه محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح القشيري ترجمه الذهبي في تذكرة الحافظ (١٤٨١/٤)

القُصور عن الصحيح، وإنما جاء القصورُ إذا اقتُصر على: (حديث حَسَن) . فالقصورُ يأتيه من قيدِ الاقتصار، لا من حيث حقيقتهُ وذاتهُ".

ثم قال: "فللرُّواةِ صفاتٌ تقتضي قبولَ الرواية، ولتلك الصفاتِ دَرَجَاتٌ بعضُها فوقَ بعض، كالتيقُّظِ والحفظِ والإتقان. فوجودُ الدَّرَجةِ الدنيا، كالصدقِ مثلاً وعَدَمِ التُّهمة، لا ينافيه وجودُ ما هو أعلى منهُ من الإتقانِ والحفظ. فإذا وُجدتْ الدرجةُ العُلْيا، لم يُنافِ ذلك وجودُ الدنيا كالحفظ مع الصدق. فَصحَّ أن يقال: (حسَنٌ) باعتبار الدنيا[١]، (صحيحٌ) باعتبار العُلْيا[٢]. ويلَزَمُ على ذلك أن يكون كلُّ صحيحٍ حسناً، فيُلتَزَمُ ذلك[٣]. وعليه عبارات المتقدمين، فإنهم يقولون فيما صَحَّ: (هذا حديثٌ حسن) ".

---

(١) وهي الصدق وعدم التهمة

(٢) وهي الإتقان والحفظ .

(٣) هذا الذي أجاب به ابن دقيق العيد هو أقوى الأجوبة قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (ص١٦٢)

قلتُ: فأعلى مراتب الحَسَن:

- بَهْزُ بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّه[١]. و:

- عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه[٢]. و:

- محمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمَة، عن أبي هريرة[٣]. و:

---

(١) بهز بن حكيم هو ابن معاوية بن حيدة القشيري قال الحافظ: صدوق وأبوه كذلك كما في التقريب وجده صحابي جليل رضي الله عنه .

(٢) عمرو بن شعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص قال في التقريب : صدوق وأما أبوه فقال أيضاً صدوق . وجده هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم فإن الضمير في جده عائد على شعيب وهو قد أدرك جده بل هو الذي رباه حتى قيل إن محمدا مات في حياة أبيه عبد الله فكفل شعيباً جده عبد الله وقد أثبت سماعه من جده البخاري وأبو داود وغير واحد وقد احتج بهذه السلسلة جماعة كأحمد وابن المديني وإسحاق والحميدي ومن طعن فيها فمن أجل أن شعيباً وجد كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده ولم يسمعها منه ومع هذا فقد شهد من طعن فيها أن كتب عبد الله بن عمرو صحاح غير أنه لم يسمعها . قال الحافظ ابن حجر فإن كان كذلك وصح سماعه لبعضها فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة وهو أحد وجوه التحمل والله أعلم انظر الميزان وتهذيب التهذيب ترجمة عمرو بن شعيب .

(٣) محمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي حاصل ترجمته من تهذيب التهذيب أنه حسن الحديث

وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري قال في التقريب : ثقة مكثر .

- ابنُ إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِي[١]. وأمثالُ ذلك.

وهو قِسمٌ مُتجاذَبٌ بين الصحةِ والحُسن. فإنَّ عِدَّةً من الحُفَّاظ يُصَحِّحون هذه الطُرُقَ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك، أمثلةٌ كثيرة يُتَنازَعُ فيها: بعضُهم يُحَسِّنونها، وآخَرُون يُضعِّفونها. كحديث الحارثِ بن عبد الله[٢]، وعاصم بن ضَمْرة[٣]، وحَجَّاج بن أَرْطَاة[٤]،

---

(١) ابن إسحاق هو محمد بن إسحاق بن يسار المدني قال في التقريب: إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر اهـ فعلى هذا هو حسن الحديث إذا صرح بالسماع وإن لم يصرح فحديثه مردود وأما محمد ابن إبراهيم التيمي فقد قال عنه في التقريب : ثقة له أفراد .

قلت: ومقصو د الذهبي رحمه الله أن محمد بن إبراهيم يرويه عن أبي سلمة عن أبي هريرة فقد روى ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة في الأمهات الست ثلاثة أحاديث كما في تحفة الأشراف (١٠/٤٧٢-٤٧٣)

(٢) الحارث بن عبد الله هو الأعور الهمداني قال في التقريب: كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف اهـ

(٣) عاصم بن ضمرة هو السلولي الكوفي قال في التقريب : صدوق.

(٤) حجاج بن أرطاة هو أبو أرطاة النخعي حاصل ترجمته من التهذيب أنه ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات وعابوا عليه كثرة التدليس .

وخُصَيْف[١]، ودَرَّاجٍ أبي السَّمْح[٢]، وخلقٍ سِواهم.

(٣) الضعيف[٣]:

---

(١) خصيف هو ابن عبد الرحمن الجزري قال في التقريب: صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء اهـ قلت: فعلى هذا فحديثه ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات.

(٢) دراج هو ابن سمعان أبو السمح حاصل ترجمته من تهذيب التهذيب أنه ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات .

(٣) الضعيف: في اللغة مأخوذ من الضعف وهو ضد القوة كما في القاموس.

واصطلاحاً: هو كل حديث انعدمت فيه صفة من صفات الحديث الحسن انظر النكت (ص١٦٩) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

وصفات الحديث الحسن هي صفات القبول الستة وهي اتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم ومجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور لم تعرف أهليته وليس متهماً كثير الغلط وكان فيه سيء الحفظ والسلامة من الشذوذ والسلامة من العلة القادحة فهذه هي صفات القبول فكلما عدمت فيه صفة واحدة يكون أخف مما عدمت فيه صفتان بشرط ألا تكون الصفة المتقدمة قد جبرتها صفة قوية انظر النكت (ص١٧).

مثاله قال الإمام أبو داود رحمه الله (١٢٨١) حدثنا محمد بن سلمة المرادي حدثنا ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن زبان بن **فائد:** عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "**من قعد في مصلاه حين ينصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول إلا خيرا غفر له خطاياه**

ما نَقَص عن درجة الحَسَن قليلاً. ومِن ثَمَّ، تُرُدِّدَ في حديثِ أُنَاسٍ: هل بَلَغ حديثُهم إلى درجةِ الحَسَنِ أم لا؟ وبلا ريبٍ، فخَلْقٌ كثيرٌ من المتوسطين في الرِّوايةِ بهذه المثابة. فآخِرُ مراتب الحَسَنِ هي أولُ مراتب الضَّعيف، أعني الضعيف الذي في "السُّنَن" وفي كتب الفقهاء، ورُواتُه ليسوا بالمتروكين(١): كابن لَهِيعَة(٢)،

وإن كانت أكثر من زبد البحر" هذا حديث ضعيف زبان بن فائد قال الحافظ في التقريب: ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته .

وسهل بن معاذ ضعفه ابن معين كما في التهذيب وقد ضعف الحديث العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف أبي داود.

(١) يعني أن ضعفه خفيف يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات مثل سيء الحفظ ومن فيه لين أو مجهول الحال ونحو ذلك وقوله: الضعيف الذي في السنن وفي كتب الفقهاء قد يفهم منه أنه ليس في السنن أو في كتب الفقهاء من اشتد ضعفه وهذا غير صحيح فقد وجد فيهن من هو شديد الضعف ممن لا يصلح حديثه في الشواهد ولا المتابعات كالحسن بن عمارة البجلي والخليل بن زكريا الشيباني وأبان بن أبي عياش فإن هؤلاء متروكون ولكن يحمل كلام المؤلف رحمه الله على الغالب والله أعلم .

(٢) ابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي حاصل ما قيل فيه أنه ضعيف يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات .

وقد اختلف المحدثون في حديثه إذا روى عنه العبادلة ابن المبارك وابن وهب والمقرئ فبعضهم يصحح حديثه كعبد الغني بن سعيد الأزدي والساجي

وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم[١]، وأبي بكر بن أبي مريم الحمصيّ[٢]، وفَرَج بن فَضَالة[٣]،

وبعضهم يرى أن حديثه ضعيف على كل حال إلا أن حديث العبادلة عنه أخف ضعفا من حديث غيرهم عنه كأبي حاتم وابن سعد وهذا هو الصحيح وهو اختيار شيخنا العلامة الوادعي ﷺ قال ابن حبان: سبرت أخباره فرأيته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء كان من حديثه أولم يكن فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين فوجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه اهـ من التهذيب .

(١) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم هو العدوي مولاهم المدني حاصل ما قيل فيه أنه ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات ولهذا قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف .

(٢) أبو بكر بن أبي مريم هو ابن عبد الله بن أبي مريم الغساني قال الدارقطني: متروك اهـ من التهذيب.

قلت: فعلى هذا فحديثه لا يصلح في الشواهد والمتابعات وذكر المؤلف له هنا فيه نظر لأنه قال ليسوا بالمتروكين وهذا متروك والله أعلم

(٣) فرج بن فضالة هو التنوخي حاصل ما قيل فيه أنه ضعيف يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات إلا في روايته عن يحيى بن سعيد فإنه يروي عنه مناكير انظر تهذيب التهذيب .

ورِشْدِين[١]، وخلقٍ كثير.

(٤) المطروح[٢]:

ما انحطَّ عن رُتبة الضعيف.

---

(١) رشدين هو ابن سعد المهري قال النسائي: متروك الحديث وقال ابن معين: لا يكتب حديثه وكذا قال النسائي كما في التهذيب فعلى هذا لا يصلح حديثه للاعتبار والله أعلم .

(٢) المطروح: لغة المرمي والمبعد .

واصطلاحاً: هو الحديث الذي راويه متهم بالكذب بأن لا يروى إلا من جهته وهو مخالف للقواعد المعلومة أو عرف به أي بالكذب في غير الحديث النبوي أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة :

فهذا يسمى المطروح ويسمى الحديث المتروك وهو نوع مستقل أخف من الموضوع ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في النزهة (ص١١٧-١٢٢) وبعده السيوطي رحمه الله في التدريب (ص٢١٣) وقبلهما الذهبي رحمه الله هنا .

مثاله: قال الإمام الطبراني رحمه الله في المعجم الكبير (٤٣٧٩) حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ثنا أبي ثنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي ثنا أبان بن المحبر عن سعيد بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ : «**التمسوا الجار قبل الدار والرفيق قبل الطريق**».

إسناده مطروح أبان بن المحبر قال عنه الذهبي في الميزان: شيخ متروك ولهذا حكم العلامة الألباني رحمه الله على هذا الحديث بقوله: ضعيف جداً انظر الضعيفة (٣٠١٣)

ويُروَى في: بعض المسانيد[١] الطِّوال، وفي الأجزاء، بل وفي "سُنن ابن ماجَهْ[٢]" و "جامع أبي عيسى[٣]". مثل:

---

(١) المسانيد جمع مسند وهو في اصطلاحهم : ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم بحيث يوافق حروف الهجاء أو يوافق السوابق الإسلامية أو يوافق شرافة النسب والأجزاء جمع جزء والجزء في اصطلاحهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد سواء كان ذلك الرجل في طبقة الصحابة أو من بعدهم كجزء حديث أبي بكر وجزء حديث مالك أو تأليف الأحاديث المروية في مسألة واحده كجزء القراءة خلف الإمام انظر الحطة (ص١١٤-١١٧) بتحقيق شيخنا العلامة يحي بن علي الحجوري حفظه الله.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (ص١٦٥ -١٦٦) ابن ماجه تفرد في كتابه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك والعلاء بن زيد وداود بن المحبر وعبد الوهاب بن الضحاك وإسماعيل بن زياد السكوني وعبد السلام بن أبي الجنوب وغيرهم اهـ

(٣) قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح العلل (٣٩٥/١) ولا أعلمه أي الترمذي خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مرويا من طرق أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه متهم وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي اهـ

وهو في الغالب يبين علة الحديث إذا أخرجه من طريق هؤلاء وأمثالهم كما فعل بحديث رقم (٣٠٥٩) ورقم (٣٥٤٩)

- عَمْرِو بن شَمِر، عن جابر الجُعفي، عن الحَارِث، عن عليّ[١]. وكـ:

- صَدَقَة الدَّقِيقي، عن فَرْقَدٍ السَّبَخي، عن مُرَّةَ الطَّيب، عن أبي بكْر[٢].

و:

---

(١) وقد مثل بهذا أيضا وكذا الذي بعده السيوطي رحمه الله في التدريب (ص٢١٣) وعمرو بن شمر قال فيه النسائي والدارقطني متروك كما في الجامع في الجرح والتعديل (٢٩٢/٢) وأما جابر فهو ابن يزيد الجعفي كذبه يحيى بن معين وزائدة وأيوب والجوزجاني وسعيد بن جبير وابن عيينة وكان رافضي يؤمن بالرجعة كما في التهذيب .والحارث هو ابن عبدالله الأعور الهمداني كذبه الشعبي وأبو إسحاق وابن المديني وقال إبراهيم النخعي: اتهم وقال أحمد بن صالح المصري لما قيل فقد قال الشعبي كان يكذب قال لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه اهـ من تهذيب التهذيب .

(٢) صدقة هو ابن موسى الدقيقي ضعفه ابن معين وأبو داود والنسائي والدولابي والساجي كما في التهذيب .وقال الدارقطني كما في سؤلات البرقاني (٢٢٦) متروك.

وفرقد هو ابن يعقوب السبخي قال أحمد : ليس بقوي في الحديث وقال أيضاً: يروي عن مرة منكرات وقال أيضاً ليس بثقة وكذا قال النسائي وابن المديني . وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث اهـ من تهذيب التهذيب وفي الجامع في الجرح والتعديل (٣٥٨/٢) قال البخاري: منكر الحديث جداً اهـ

ومرة هو ابن شراحيل الهمداني وثقه ابن معين وقال أبو بكر البزار روايته عن أبي بكر مرسلة ولم يدركه انتهى من تهذيب التهذيب.

- جُوَيْبِر، عن الضحَّاك، عن ابن عباس[١]. و:

- حفص بن عُمَر العَدَني، عن الحكَم بن أبان، عن عكرمة[٢].

وأشباهُ ذلك من المتروكين والهَلْكَى، وبعضهم أفضل من بعض.

(٥) الموضوع[٣]:

---

(١) جويبر هو ابن سعيد الأزدي قال النسائي وعلي بن الجنيد والدارقطني: متروك اهـ من تهذيب التهذيب .

والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي قال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الإرسال اهـ وذكر صاحب تحفة التحصيل عن عبد الملك بن ميسرة أنه قال: الضحاك لم يسمع من ابن عباس .

وذكر عن ابن حبان أنه قال "من زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم "

(٢) حفص بن عمر العدني قال فيه الدار قطني متروك كما في التهذيب والحكم بن أبان هو المدني وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما كما في التهذيب وأما عكرمة فسبقت ترجمته.

(٣) الموضوع لغة: الملصق وضع فلان على فلان كذا أي ألصقه به انظر النكت (ص٣٥٧)

واصطلاحاً : المختلق المصنوع قاله النووي انظر تقريب النووي مع التدريب (ص٢٤٤)

مثاله ما رواه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٣١) من طريق محمد بن شجاع البلخي عن حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة موفوعاً: إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها قال ابن

ما كان مَتْنُه مخالفاً للقواعد(١)، وراويه كذَّاباً، كـ: "الأربعين الوَدْعانيَّة(٢)"، وكـ: "نسخة عليّ الرِّضَا(٣)" المكذوبةِ عليه. وهو مراتب، منه:

الجوزي: هذا حديث لا يشك في وضعه وما وضع مثل هذا مسلم وإنه لمن أرك الموضوعات وأبردها إذ هو مستحيل لأن الخالق لا يخلق نفسه وقد اتهم علماء الحديث بوضع هذا الحديث محمد بن شجاع قال ابن عدي: كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث يثلبهم بها منها حديث الفرس وقال الأزدي: كذاب لاتحل الرواية عنه لسوء مذهبه وزيغه في الدين ثم في هذا الحديث أبو المهزم واسمه يزيد بن سفيان البصري قال شعبة: رأيته ولو أعطاه إنسان درهماً لوضع له خمسين حديثاً اهـ وانظر التدريب (ص٢٤٨)

(١) أي لقواعد الدين المجمع عليها المأخوذة من الكتاب والسنة الصحيحة

(٢) الأربعون الودعانية وضعها زيد بن رفاعة الهاشمي وكان كذاباً وسرقها منه ابن ودعان

وقال المزي في جوابه عن حال الأربعين الودعانية كان من أجهل خلق الله بالحديث وأقلهم حياء وأجرئهم على الكذب وقد وضع عامتها على أسانيد صحاح مشهورة بين أهل الحديث يعرفها الخاص منهم والعام فكان ذلك أبلغ في هتك ستره وبيان عواره اهـ من اللسان ترجمة زيد بن رفاعة.

(٣) هو علي الرضا ابن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق ابن محمد الباقر ابن علي ابن الحسين الهاشمي العلوي ذكره المؤلف رحمه الله في الميزان وقال: قال ابن طاهر يأتي عن أبيه بعجائب .

- ما اتفقوا على أنه كَذِب. ويُعرَفُ ذلك بإقرار واضعِه[١]، وبتجربةِ الكذبِ منه، ونحوِ ذلك. ومنه:
- ما الأكثرون على أنه موضوع. والآخَرُون يقولون: هو حديثٌ ساقطٌ مطروح، ولا نَجسُرُ[٢] أن نُسمّيَه موضوعاً. ومنه:
- ما الجمهورُ على وَهْنِه وسُقوطِه، والبعضُ على أنه كَذِب[٣].

ثم قال: قلت إنما الشأن في ثبوت السند إليه وإلا فالرجل قد كذب عليه ووضع عليه نسخة سائرها الكذب على جده جعفر الصادق فروى عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين ولعلي بن المهدي القاضي عنه نسخة ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخة كبيرة ولداود بن سليمان القزويني عنه نسخة اهـ

وقال في السير (٣٩٢/٩) وهو بريء من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه فمنها .....وذكرها وقد ذكر بعضها ابن حبان في كتابه المجروحين (١٠٦/٢)

(١) قال السيوطي في التدريب (٣٢٣/١) كحديث فضائل القرآن اعترف بوضعه ميسرة .

ثم ذكر عن البخاري بإسناده إلى عمر بن صبح : أنه قال: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ

(٢) أي نجترئ.

(٣) يعني أن الموضوع له ثلاث مراتب فالأولى ما اتفقوا على أنه موضوع والثانية وهي دون الأولى ما الأكثر على أنه موضوع وآخرون يرون أنه مطروح والثالثة وهي دون الثانية ما الأكثر على أنه مطروح وآخرون يرون أنه موضوع والله أعلم.

ولهم في نقد ذلك طُرقٌ متعدِّدة، وإدراكٌ قويٌّ تَضِيقُ عنه عباراتُهم مِن جِنسِ ما يُؤتاه الصَّيرفيُّ الجِهْبِذُ في نقدِ الذهب والفضة، أو الجوهريُّ لنقدِ الجواهرِ(١) والفُصوصِ(٢) لتقويمها.

فلكثرةِ ممارستِهم للألفاظ النبويَّة، إذا جاءهم لفظٌ ركيكٌ(٣) - أعني مُخالِفاً للقواعد - أو فيه المجازفةُ(٤) في الترغيب والترهيب، أو الفضائل(٥)، وكان بإسنادٍ مُظلِم، أو إسنادٍ مُضِيء كالشمس في أثنائه

---

(١) الجواهر جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به انظر القاموس باب الراء فصل الجيم.

(٢) الفصوص جمع فص وهو الخاتم انظر القاموس باب الصاد فصل الفاء.

(٣) المدار في الركة على ركة المعنى أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح انظر التدريب (٣٢٥/١)

(٤) أي مجاوزة في الحد.

(٥) أو كان منافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل أو كان فيه إفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقير أو كون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت .

وقال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع.

رجلٌ كذَّابٌ أو وَضَّاع: فيَحْكُمون بأنَّ هذا مختلَق[١]، ما قاله رسولُ الله -ﷺ-، ونَتواطأُ[٢] أقوالُهم فيه عَلَى شيء واحد.

وقال شيخنا ابنُ دقيق العيد: "إقرارُ الراوي بالوضع في رَدِّه، ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً، لجوازِ أن يَكذب في الإقرار".

قلتُ: هذا فيه بعضُ ما فيه، ونحن لو فتحنا بابَ التجويز والاحتمالِ البعيد، لوقعنا في الوسوسة[٣] والسفسطة[٤]!

قال ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة انظر التدريب (١/٣٢٥-٣٢٧)

(١) المختَلَقْ: هو المصنوع كما في القاموس.

(٢) نتواطأ أي نتوافق كما في القاموس باب الهمزة فصل الواو.

(٣) الوسوسة: حديث النفس والشيطان بما لا نفع فيه ولا خير اهـ من القاموس باب السين فصل الواو.

(٤) السفسطة: قال الجرجاني في التعريفات (ص١١٨-١١٩) قياس مركب من الوهميات والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن عرض لينج إن الجوهر عرض اهـ

نعم، كثيرٌ من الأحاديث التي وُسِمَتْ(١) بالوضع لا دليلَ على وضعها(٢)،

---

(١) أي: وصفت.

(٢) فما كل حديث وصف بأنه موضوع يكون كذلك فقد ذكر ابن الجوزي رحمه الله في كتابه الموضوعات أحاديث صحيحة ولم يسلم له أهل العلم بأنها موضوعة منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "**يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة**" فقد ذكره في الموضوعات برقم (١٤٥٥) وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ والمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري قال أيوب السختياني: والله إنه لغير ثقة وقال يحيى: ليس بشيء وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء يشبه المتروك وقال الدارقطني متروك اهـ

فرد عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد وقال: إنه أخطأ في ذلك فإن الحديث من رواية عبد الكريم الجزري الثقة المخرج له في الصحيح وقد أخرج الحديث من هذا الوجه أبوداود والنسائي وابن حبان في صحيحه وغيرهم اهـ

قال شيخنا العلامة الوادعي رحمه الله: ومما يزيدنا وضوحاً أن الذي في سند هذا الحديث عبد الكريم الجزري وليس بابن أبي المخارق أن الحديث في سنن أبي داود وعبد الكريم ابن أبي المخارق ليس من رجال أبي داود كما في تهذيب التهذيب والميزان وغيرهما من كتب الرجال اهـ

كما أنَّ كثيراً من الموضوعاتِ لا نرتابُ[١] في كونها موضوعة.

(٦) المُرسَل[٢]:

انظر رسالة تحريم الخضاب بالسواد لشيخنا رحمه الله ضمن مجموعة رسائله (ص٤٤ـ٤٥) فهذا مثال على أن ما كل ما وصف بأنه موضوع فهو كذلك نعم الأصل هو ذلك والله أعلم.

(١) أي لانشك.

(٢) المرسل لغة مأخوذ من الإطلاق وعدم المنع كقوله تعالى إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين انظر النكت (ص١٩٨) واصطلاحاً هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره .

وقوله: مما سمعه من غيره: يخرج ما سمعه في حال كفره من النبي ﷺ ثم أسلم بعده وحدث عنه بما سمعه منه فإن هذا والحالة هذه تابعي قطعاً وسماعه منه صحيح متصل انظر النكت (ص٢٠١)

وقوله: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ يشمل ما أضافه إليه قولاً أو فعلاً أو تقريراً .

فمثال القول ما رواه أبوداود في المراسيل (٥) فقال: حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان أخبرنا هشيم عن محمد بن خالد القرشي عن عطاء بن أبي رباح قال: قال رسول الله ﷺ "**إذا شربتم فاشربوا مصاً وإذا استكتم فاستاكوا عرضاً**".

ومثال الفعل ما رواه أبو داود أيضاً في المراسيل (٦١)

عَلَمٌ عَلَى ما سَقَط ذِكْرُ الصحابيّ من إسناده[١]، فيقول التابعيُّ: قال رسول الله - ﷺ[٢] -. ويَقَعُ في المراسيل الأنواعُ الخمسةُ الماضية. فَمِن صِحاح المراسيل:

فقال: حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن هشام بن سعد عن ابن شهاب قال: كان رسول الله ﷺ إذا قعد يوم الجمعة على المنبر فدعا إنما يشير بأصبعه والناس يؤمنون.

ومثال التقرير ما رواه أيضاً (٥١) فقال: حدثنا عباد بن موسى أخبرنا هشيم أخبرنا يونس عن الحسن قال كن النساء يُجَمِّعْنَ مع النبي ﷺ.

(١) هذا التعريف مما انتقد على المؤلف رحمه الله لأنه إذا كان الساقط صحابياً وتأكدنا من ذلك فإن هذا لايضر في صحة الحديث لأن الصحابة كلهم عدول.

وانما ضعف المرسل بسبب الجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أن يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال انظر النزهة (١١٠)

(٢) لو كان المؤلف رحمه الله اقتصر على تعريف المرسل بهذا ولم يأت بما سبق لكان حسناً

والتابعي هو من لقي الصحابي فيشمل الكبير والصغير والفرق بينهما أن الكبير هو الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم وكانت جل روايته عنهم والصغير هو الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسير أو لقي جماعة إلا أن جل روايته عن التابعين انظر فتح المغيث (١٥٧/١)

- مُرسَل سعيد بن المسيَّب[١]. و:

- مُرسَل مسروق[٢]. و:

- مُرسَل الصُّنَابِحِي[٣]. و:

---

(١) قال أحمد بن حنبل رحمه الله: مراسيل سعيد صحاح لا نرى أصح من مرسلاته.

ونقل عن الشافعي رحمه الله أنه قال: إرسال ابن المسيب عندنا حسن فاختلف أصحابه في معناه على قولين أحدهما: أنها حجة عنده لأنها فتشت فوجدت مسندة ثانيهما: أنها ليست بحجة عنده قالو: وإنما رجحها على غيرها ورجح الخطيب الثاني لأن في مراسيل سعيد مالم يوجد بحال من وجه يصح قال البيهقي وقد ذكرنا لابن المسيب مراسيل لم يقبلها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكدها ومراسيل لغيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها .

فالحاصل أن مراسيل سعيد أصح المراسيل ولكنها كغيرها في عدم الاحتجاج بها إلا إذا جاء ما يعضدها مما يصلح لذلك والله أعلم . انظر فتح المغيث (١/١٧٠-١٧١)

(٢) هو ابن الأجدع الوادعي قال الحافظ في التقريب: ثقة فقيه عابد مخضرم اهـ

قلت: والمخضرم من طبقة كبار التابعين فمن أجل ذلك جعل المؤلف مراسيله من صحاح المراسيل.

(٣) الصنابحي هو عبد الرحمن بن عسيلة أبو عبد الله المرادي قال الحافظ: ثقة من كبار التابعين قدم المدينة بعد موت النبي ﷺ بخمسة أيام اهـ

- مُرسَل قيس بن أبي حازم[١]. ونحوُ ذلك.

فإنَّ المرسَل إذا صَحَّ إلى تابعيّ كبير[٢]، فهو حُجَّة عند خلق من الفقهاء[٣]. فإن كان في الرُّوَاةِ ضَعْفٌ إلى مثلِ ابن المسيَّب، ضَعُفَ الحديثُ من قِبَلِ ذلك الرجل. وإن كان متروكاً أو ساقطاً، وَهَنَ الحديثُ وطُرح.

---

(١) البجلي أبو عبد الله الكوفي قال الحافظ في التقريب: ثقة من الثانية مخضرم ويقال له رؤية وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة اهـ
قلت: والمراد بالعشرة العشرة المبشرون بالجنة واستثنى أبو داود ويعقوب بن شيبة عبد الرحمن بن عوف وأثبته ابن خراش فالله أعلم انظر تهذيب التهذيب.

(٢) وكل هؤلاء الذين ذكرهم من كبار التابعين كما سبق.

(٣) الصحيح الذي عليه جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول أن المرسل ضعيف لاتقوم به حجة ولو صح إلى تابعي كبير للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً.
أما من صحح المرسل من بعض الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً احتج به مع ما احتف به من القرائن كأن يأتي ذلك المرسل من وجه آخر مسنداً أو مرسلاً أرسله من أخذ عن غير رجال الأول انظر التدريب (١/٢٢٢-٢٢٤) والنكت (ص٢١٦) وشرح العلل (١/٢٩٧)

ويوُجَدُ في المراسيلِ موضوعاتٌ[١]. نعم، وإن صَحَّ الإسنادُ إلى تابعيٍّ متوسّط الطبقة، كمراسيل:

مجاهد[٢]، وإبراهيم[٣]،

---

(١) إذا كان في السند إلى المرسل راو كذاب أو يكون المرسل قد أسقط كذاباً كما ذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح العلل (٢٩١/١) عن الإمام أحمد أنه قال: ابن جريج كان لايبالي من أين يأخذ وبعض أحاديثه التي يرسلها يقول أخبرت عن فلان موضوعة.

(٢) هو ابن جبر أبو الحجاج المكي قال الحافظ: ثقة إمام في التفسير وفي العلم من الثالثة اهـ

والثالثة هي الطبقة الوسطى من التابعين كما أبانه الحافظ في مقدمة التقريب .

وفي تهذيب التهذيب ترجمة مجاهد: قال يحيى القطان مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء .

(٣) إبراهيم هو ابن يزيد النخعي قال الحافظ: الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيرا من الخامسة اهـ

وقد ذكر الحافظ في التقريب: أن الخامسة هي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأو الواحد والإثنين من الصحابة ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة فعلى هذا فذكر المؤلف له من متوسطي التابعين فيه نظر .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرح العلل (٢٩٤/١-٢٩٥) نقلاً عن أحمد أنه قال في مرسلات النخعي لا بأس بها وعن ابن معين أنه قال: مرسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث تاجر البحرين وحديث الضحك في

والشعبي[١]. فهو مُرسَل جيّد لا بأسَ به، يقبَلُه قومٌ ويَرُدُّه آخَرون.

ومِن أوهى المراسيل عندهم: مراسيلُ الحَسَن[٢].

الصلاة وعنه أنه قال: إبراهيم أعجب إلي مرسلات من سالم والقاسم وسعيد بن المسيب وعن البيهقي أنه قال: والنخعي نجده يروي عن قوم مجهولين لا يروي عنهم غيره مثل هاني ابن نويرة وحزامة الطائي و قرثع الضبي ويزيد ابن أوس وغيرهم اهـ

وفي تهذيب التهذيب قال ابن معين مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشعبي وقال الحافظ أبو سعيد العلائي هو مكثر من الإرسال وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود اهـ قلت: والذي يظهر أن ما قاله أحمد وقرره المؤلف أقرب وهو أنها لابأس بها والله أعلم

(١) هو عامر بن شراحيل أبو عمرو قال الحافظ: ثقة مشهور فقيه فاضل من الثالثة قال مكحول: ما رأيت أفقه منه اهـ

ونقل الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢٩٦/١) عن العجلي أنه قال: مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحاً.

وعن ابن المديني أنه قال: مرسل الشعبي وسعيد بن المسيب أحب إلي من داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس اهـ

ونقل الحافظ في التهذيب عن أبي داود مرسل الشعبي أحب إلي من مرسل النخعي اهـ

(٢) هو الحسن ابن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار مراسيل الحسن قد اختلف فيها المحدثون منهم من يضعفها مثل ابن سيرين وأحمد بحجة أنه يأخذ من كل أحد.

وأوهى من ذلك: مراسيلُ الزهري[١]، وقتادة[٢]، وحُمَيد الطويل[٣]، من صغار التابعين. وغالبُ المحقّقين يَعُدُّون مراسيلَ هؤلاء مُعْضَلاتٍ

ومنهم من يقويها مثل يحي القطان وأبي زرعة الرازي وابن المديني بحجة أن كل ما أرسله فقد وجد له أصل ثابت إلا حديثاً أو حديثين وهذا يدل على أن مراسيله قوية وبحجة أنه قد وجد جماعة كبيرة من الصحابة قالو: فمراسيله عن الصحابة أو أكثرها

قلت: والقول بتقويتها أقوى من غيره والله أعلم انظر شرح علل الترمذي (١/٥٣٦-٥٣٩)

(١) الزهري هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه اهـ من التقريب ومراسيله من أضعف المراسيل قال يحي بن سعيد: مرسل الزهري شر من مرسل غيره لأنه حافظ وكل ما يقدر أن يسمي سمى وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه .

وقال ابن معين: مراسيل الزهري ليس بشيء.

وقال الشافعي : إرسال الزهري عندنا ليس بشيء وذلك إنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم انظر شرح علل الترمذي (١/٥٣٥)

قلت: وسليمان بن أرقم متروك كما في تهذيب التهذيب عن غير واحد

(٢) قتادة هو ابن دعامة أبو الخطاب السدوسي ثقة ثبت اهـ من التقريب ومراسيله من أضعف المراسيل ففي تدريب الراوي (ص١٧٩) وكان يحي بن سعيد لا يرى إرسال قتادة شيئاً ويقول هو بمنزلة الريح اهـ

(٣) حميد هو ابن أبي حميد الطويل أبو عبيد البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال ثقة مدلس وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء من الخامسة مات سنة اثنتين ويقال ثلاث وأربعين وهو قائم يصلي وله خمس

ومنقطِعات، فإنَّ غالبَ رواياتِ هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابيّ[١].
فالظنُّ بِمُرْسِلِه أنه أَسقَطَ من إسنادِه اثنين.

(٧) المُعْضَل[٢]:

وسبعون من رجال الجماعة اهـ من التقريب. والخامسة هي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأو الواحد والإثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كما في مقدمة التقريب فمن أجل ذلك جعل المؤلف مراسيله من أوهى المراسيل.

(١) وذلك لأنهم من صغار التابعين وجل روايتهم عن التابعين بخلاف كبار التابعين فإن مراسيلهم من أصح المراسيل لأن جل روايتهم عن الصحابة.

(٢) المعضل لغة: اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه
واصطلاحاً: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي انظر تدريب الراوي (ص١٨٦) والنزهة (ص١١٢)
مثاله : ما رررواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٣٦) قال: وحدثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب أنا محمد بن عبد الله أنا ابن وهب أخبرني مسلمة بن علي أن النبي ﷺ قال "**إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة حتى إذا حضرته الوفاة جاف في وصيته فوجبت له النار وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار إذا حضرته الوفاة عدل في وصيته فوجبت له الجنة** "
هذ حديث معضل أعضله مسلمة بن علي وهو الخشني قال الحافظ في التقريب: متروك من الثامنة اهـ .

والثامنة الطبقة الوسطى من أتباع التابعين وقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله ومنه أي من المعضل ما يرسله تابعي التابعي اهـ

هو ما سَقَط من إسنادِه اثنانِ فصاعداً. وكذلك:

(٨) المنقطع[١]:

فائدة: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قال: الجوزجاني في مقدمة كتابه في الموضوعات: المعضل أسوء حالاً من المنقطع والمنقطع أسوء حالاً من المرسل والمرسل لا تقوم به بحجة.

قلت: وإنما يكون المعضل أسوء حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد وأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال والله تعالى أعلم النكت (ص٢٢٣)

(١) المنقطع لغة: ضد المتصل.

واصطلاحاً : ما سقط من إسناده راو أو أكثر ليس على التوالي انظر تدريب الراوي (ص١٨٢) والنزهة (ص١١٢) مثاله ما رواه الإمام الترمذي رحمه الله (٦٠٥/٦) فقال حدثنا سليمان بن عبد الجبار البغدادي أخبرنا عمر بن حفص بن غياث حدثني أبي عن الأعمش عن أنس بن مالك قال توفي رجل من أصحابه فقال يعني رجل أبشر بالجنة فقال رسول الله ﷺ «**أولا تدري فلعله تكلم فيما لا يعنيه أو بخل بما لا ينقصه**»

هذا حديث منقطع الأعمش لم يسمع من أنس قال الخليلي رأى أنساً ولم يرزق السماع منه وما يرويه عن أنس ففيه إرسال انظر تهذيب التهذيب ترجمة الأعمش.

فهذا النوعُ قلَّ مَن احتَجَّ به[١].

وأجوَدُ ذلك ما قال فيه مالكُ: "بلَغَنِي أنَّ رسولَ الله - ﷺ - قال: كذا وكذا[٢]". فإنَّ مالكاً مُتَثَبِّتٌ[٣]، فلعلَّ بلاغاتهِ أقوى من مراسَيل مِثل: حُمَيد، وقتادة[٤].

---

(١) المنقطع ليس بحجة إلا إذا جاء ما يشهد له مما يصلح فإن كثيرا من الأئمة كالشافعي كما في حاشية السنن الكبرى لابن التركماني (١٠١/٨) والإمام أحمد كما في شرح علل الترمذي (ص١٨٤) وابن المديني ويعقوب بن شيبة كما في شرح علل الترمذي أيضا (ص٢٣٧) والبيهقي كما في المعرفة (٤٠٢/١) وابن القيم كما في الزاد (٣٧٩/١) والنسائي والترمذي كما في النكت للحافظ ابن حجر رحمه الله (ص١٢٤-١٢٥) وكل هؤلاء يدل كلامهم على أنهم يرون الاستشهاد بالمنقطع والله أعلم

(٢) هذا ليس بمنقطع بل هو معضل لأن مالكاً رحمه الله من أتباع التابعين .

(٣) وصفه الحافظ في التقريب في قوله رأس المتقنين وكبير المتثبتين

(٤) وذلك لأنه قليل الرواية عن الضعفاء قال النسائي: ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك ولا أجل منه ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه ولا أقل رواية عن الضعفاء ما علمناه حدث عن متروك إلا عبد الكريم وقال ابن حبان في الثقات: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء في المدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الدين والفقه والفضل والنسك وبه تخرج الشافعي وروى ابن خزيمة في صحيحه عن ابن عيينة قال: إنما كنا نتبع آثار مالك وننظر إلى الشيخ إن كتب

(٩) الموقوف[١]:

عنه وإلا تركناه اهـ من تهذيب التهذيب ترجمة مالك ،فهذا يدل على شدة انتقائه للرجال وأنه لا يأخذ عن كل أحد فلهذا جعل المؤلف بلاغاته أقوى من مراسيل حميد وقتادة وقد عرفت مما سبق أن مراسيلهما من أضعف المراسيل وروى الترمذي بسنده إلى يحيى بن سعيد القطان أنه قال : مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء والأعمش والتيمي ويحيى بن أبي كثير ومرسلات ابن عيينة شبه الريح ثم قال : إي والله وسفيان بن سعيد قيل له فمرسلات مالك قال أحب إلي ثم قال :ليس في القوم أحد أصح حديثاً من مالك انظر شرح علل الترمذي (١/٥٣٠)

(١) الموقوف لغة :اسم مفعول من الوقف كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد انظر جمهرة اللغة لابن دريد (٣/١٥٦) واصطلاحا: هو ما ذكره المؤلف رحمه الله

فمثال القول ما رواه البخاري في الأدب المفرد (١٠٩٥) فقال: حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا يقول: إذا دخلت على أهلك فسلم عليهم تحية من عند الله مباركة طيبة.

ومثال الفعل ما رواه البخاري أيضاً في الأدب المفرد (١١٨١) فقال: حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عمران بن مسلم قال رأيت أنس بن مالك يجلس هكذا - متربعاً -ويضع إحدى قدميه على الأخرى.

فائدة : لا يشترط في الموقوف أن يكون متصلاً فقد يكون متصلاً وقد لا يكون متصلاً انظر التدريب (ص١٥٦)

هو ما أُسنِدَ إلى صحابيّ من قولهِ أو فعِله. ومُقابِلُه:

(١٠) المرفوع[١]:

فائدة أخرى: إذا أطلق الموقوف فهو يختص بالصحابي ولا يستعمل في من دونه إلا مقيدا نحو هذا موقوف على الزهري أو على مجاهد أو على طاووس انظر تدريب الراوي (ص١٥٦) ومقدمة ابن الصلاح (ص٣٨)

فائدة أخرى: عند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر وعند المحدثين كل هذا يسمى أثراً انظر تقريب النووي مع التدريب (ص١٥٦)

(١) المرفوع لغة: اسم مفعول من رفع ضد وضع انظر الصحاح للجوهري (١٠١٥/٣) والمحيط في اللغة للهروي (٢٨/٢)

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً سواء أكان المضيف هو الصحابي أو من دونه متصلاً كان الإسناد أو منقطعاً انظر التدريب (ص١٥٥) والنكت (ص١٨٠) للحافظ ابن حجر.

فمثال المرفوع من قوله ﷺ ما رواه البخاري في الأدب المفرد (٩٧٩) فقال: حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الواحد عن قنان بن عبد الله النهمي عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء عن النبي ﷺ قال " **أفشوا السلام تسلموا** "

ومثال الفعل ما رواه البخاري (٢٠١) فقال: حدثنا أبو نعيم قال حدثنا مسعر قال حدثني ابن جبر قال سمعت أنساً يقول كان النبي ﷺ يغسل أو كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد.

ومثال التقرير ما رواه البخاري (١٩٤) فقال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال: كان الرجال والنساء

وهو ما نُسِبَ إلى النبيّ - ﷺ - من قولِه أو فعلِه.

(١١) المُتَّصِل[١]:

يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً قلت: وهذا محمول على وضوء الرجل مع امرأته أو المرأة من محارمه.

ومثال الوصف ما رواه البخاري (٣٥٤٦) فقال: حدثنا عصام بن خالد حدثنا حريز بن عثمان أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ قال أرأيت النبي ﷺ كان شيخاً قال كان في عنفقته شعرات بيض .

(١) ويقال له المتصل وهو لغة: ضد المنقطع.

واصطلاحاً: هو ما اتصل سنده بسماع كل راو ممن فوقه إلى منتهاه انظر المنهل الروي (٤٠) ومقدمة ابن الصلاح (ص٣٧)

وقوله إلى منتهاه: يشمل ما إذا انتهى إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي أو إلى من دونه.

فمثال ما انتهى إلى النبي ﷺ ما رواه البخاري في صحيحه (١) فقال: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**» . فأنت ترى في هذا المثال أن كل راو سمع ممن فوقه إلى أن انتهى إلى النبي ﷺ.

ومثال ما انتهى إلى الصحابي ما رواه البخاري في الأدب المفرد (٢٨٦) فقال: حدثنا عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال حدثني

ما اتَّصَل سَنَدُه، وسَلِمَ من الانقطاع. ويَصدُق ذلك على المرفوع، والموقوف.

(١٢) المُسْنَد[١]:

ثابت بن عبيد قال: ما رأيت أحدا أجل إذا جلس مع القوم ولا أفكه في بيته من زيد بن ثابت.

ومثال ما انتهى إلى من دون الصحابي ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١٢) فقال :وحدثنا محمد بن المثنى قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: لا يكون الرجل إماماً يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع .

(١) المسند لغةً : ما أسند إلى قائله انظر القاموس باب الدال فصل السين

واصطلاحاً : هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال فقوله: مرفوع صحابي يخرج ما رفعه التابعي فإنه مرسل أو من دونه فإنه معضل أو معلق وقوله: ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى

ويفهم من التقييد بالظهور أن الانقطاع الخفي كعنعة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لإطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك انظر النزهة (ص١٥٤-١٥٥)

فمثال ما وجد فيه حقيقة الاتصال حديث ابن عمر المتقدم في الباب المتصل الذي قبل هذا.

ومثال ما ظاهره الاتصال ما رواه أبوداود (٣٢٥١)فقال: حدثنا محمد بن العلاء نا ابن إدريس قال سمعت الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة قال: سمع ابن عمر رجلا يحلف : لا والكعبة، فقال له ابن عمر: إني سمعت رسول

هو ما اتَّصَل سَنَدُه بذكرِ النبيّ - ﷺ -. وقيل: يَدخُلُ في المسند كلُّ ما ذُكِرَ فيه النبيُّ - ﷺ - وإن كان في أثناءِ سَنَدِه انقطاع[١].

(١٣) الشاذّ[٢]:

الله ﷺ يقول: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**» قال البيهقي (٢٩/١٠) وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أحمد بن جعفر هو القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن منصور عن سعد بن عبيدة قال كنت عند عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما فقمت وتركت رجلاً عنده من كندة فأتيت سعيد بن المسيب قال: فجاء الكندي فزعا، فقال: جاء ابن عمر رجل، فقال: احلف بالكعبة، قال: لا ، ولكن أحلف برب الكعبة، فإن عمر كان يحلف بأبيه، فقال رسول الله ﷺ: " لا تحلف بأبيك ، فإنه من حلف بغير الله، فقد أشرك " انظر أحاديث معلة (رقم ٢٦٨)

(١) قائل هذا هو الإمام أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد (٢١/١) فإنه قال: وأما المسند فهو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة.

ورد عليه العلماء منهم الحافظ في النزهة (ص١٥٥) فإنه قال: أبعد ابن عبد البر حيث قال وذكر كلامه ثم قال ولا قائل به

(٢) **الشاذ**: لغة قال الجوهري في الصحاح (٤٩٢/٢) شذ عنه يَشُذُّ ويشِذُّ شذوذاً انفرد عن الجمهور.

واصطلاحاً : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه انظر النزهة (٩٨)

والشذوذ قد يكون في السند وقد يكون في المتن

هو ما خالفَ راوِيهِ الثقاتِ[١]، أو ما انْفَرَد به مَن لا يَحتمِلُ حالُه قبولَ تفرُّدِه[٢].

فمثاله في السند ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس ﷺ أن رجلاً توفي في عهد رسول الله ﷺ « **ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه**» ....الحديث

وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره وخالفهم حماد ابن زيد فرواة عن عمرو ابن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة اهـ كلامه

فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية منهم أكثر عددا منه انظر النزهة (٩٧-٩٨)

ومثاله في المتن ما رواه أبو داود من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه

قال البيهقي : خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ اهـ من تدريب الراوي (ص٢٦٠-٢٧٠)

قلت: فعلى هذا فتكون رواية القول شاذة ورواية الفعل محفوظة والله أعلم.

(١) هذا غير صحيح لأن قوله رحمه الله راويه يشمل الضعيف ومخالفة الضعيف للثقات تعتبر منكرة لا شاذة كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في المنكر.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (ص٢٧٤) فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح

(١٤) المُنْكَر[١]:

والحسن فهذا أحد قسمي الشاذ فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه وربما سماه بعضهم منكراً وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته اهـ فالحاصل أن الشاذ ينقسم إلى قسمين الأول وهو المعتمد في تسميته مخالفة المقبول لمن هو أولى منه

والثاني إذا تفرد الصدوق بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يجبر به تفرده وانظر التقريب للنووي مع التدريب (٢٧٢/١)

(١) المنكر: لغة ضد المعروف انظر القاموس باب الراء فصل النون.

واصطلاحاً: ينقسم إلى قسمين القسم الأول: انفراد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد وهذا القسم هو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث.

والقسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثيرين مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه فمثال الأول ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زكير يحي بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: كلو البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان .....الحديث

قال النسائي: هذا منكر تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح أخرج له مسلم في المتابعات غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالتضعيف فقال ابن معين: ضعيف وقال ابن حبان: لا يحتج به وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث مناكير.

ومثال القسم الثاني ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من

وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به[١]. وقد يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ منكَراً[٢].

(١٥) الغريب[٣]:

أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة » قال أبو حاتم: هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف اهـ فحبيب بن حبيب ضعيف قال فيه أبو زرعة: واهي الحديث وقد خالف معمر بن راشد كما في مصنف عبد الرزاق (٢٠٥٢٩) في رفع هذا الحديث ومعمر قد أوقفه وهو ثقة إمام فحكم أبو حاتم على حديثه بالنكارة انظر النكت (ص٢٧٤) والتدريب (١/٢٧٨-٢٨٠) والنزهة (٩٨-٩٩)

(١) هذا إذا خف ضعفه يسمى منكراً أما إذا اشتد ضعفه كأن يكون متهماً بالكذب أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة فمثل هذا حديثه يقال فيه متروك أو مطروح أو ضعيف جداً انظر التدريب (١/٢٨٠)

(٢) وقد يعد أيضاً شاذا قال الحافظ: فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن فهذا أحد قسمي الشاذ. انظر النكت (ص٢٧٤)

(٣) الغريب: في اللغة المنفرد.
واصطلاحاً: ما يتفرد بروايته شخص واحد وهو ينقسم إلى قسمين غريب مطلق وغريب نسبي
فالغريب المطلق هو ما وقع التفرد به في أصل السند أي طرفه الذي فيه الصحابي

مثاله ما رواه البخاري (٢٥٣٥)ومسلم (١٥٠٦) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ « **نهى عن بيع الولاء وعن هبته** » .

فهذا تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

والغريب النسبي: ما وقع التفرد به في أثناء السند كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد وسمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين وإن كان الحديث في نفسه مشهورا وأنواعه كثيرة منها

- ما انفرد به أهل بلد مثاله ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر . قال الحاكم: تفرد بذ كر الأمر فيه أهل البصرة
- ما انفرد به فلان عن فلان وإن كان مرويا من وجوه أخرى.

مثاله ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ "**أولم على صفية بسويق وتمر**" .

قال ابن طاهر : تفرد به وائل عن ابنه ولم يروه منه غير سفيان وقد رواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري ورواه جماعة عن سفيان عن الزهري بلا واسطة

- ما تفرد به أهل بلد عن أهل بلد والمراد تفرد واحد منهم مثاله حديث النسائي كلوا البلح بالتمر .

قال الحاكم : هو من أفراد البصريين عن المدنيين تفرد به أبو زكير عن هشام .

- ما تفرد به ثقة مثاله حديث مسلم وغيره أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ "**قاف**" واقتربت الساعة.

ضِدُّ المشهور. فتارةً ترجعُ غرابتُه إلى المتن[١]، وتارةً إلى السَّنَد[٢]. ... والغريبُ صادقٌ على ما صَحَّ، وعَلَى ما لم يصحّ[٣]. والتفرُّدُ يكونُ لِمَا انْفَرَدَ

تفرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة ورواه من غيرهم ابن لهيعة وهو ضعيف عند الجمهور عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة .

انظر النزهة (ص٧٨-٨١) وتدريب الراوي (١/٢٩١-٢٩٤)

- ما تفرد به أهل بلد عن شخص مثاله: حديث القضاة ثلاثة تفرد به أهل مرو عن عبد الله بن بريدة عن أبيه .
- ما تفرد به شخص عن أهل بلد قال الحافظ: وهو قليل جدا وصورته أن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفردوا به انظر النكت (ص٢٩١-٢٩٣) والنزهة (ص٧٨-٨١) وتدريب الراوي (١/٢٩١-٢٩٤)

(١) والإسناد معاً وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد أما أن يوجد غريب متناً وليس غريباً إسناداً فلا كما أبانه ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (ص٣٧٥)

(٢) فقط دون المتن وذلك كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر فيكون غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب انظر معرفة أنواع علم الحديث (ص٣٧٥) لابن الصلاح رحمه الله

(٣) قال ابن الصلاح رحمه الله في معرفته (ص٣٧٤)

به الراوي إسناداً أو متناً[١]، ويكونُ لِمَا تَفَرَّدَ به عن شيخٍ معيَّن[٢]. كما يقال: "لم يَروِه عن سفيان إلا ابنُ مَهْدِيّ"، و: "لم يَروِه عن ابن جريج إلا ابنُ المبارك".

(١٦) المُسَلْسَل[٣]:

ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب روينا عن أحمد بن حنبل أنه قال غير مرة: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء اهـ

وكذا قال النووي في التقريب وينقسم إلى صحيح وغيره وهو الغالب اهـ انظر التدريب (٢/٦٣٣-٦٣٤)

(١) وهذا هو الفرد المطلق وقد سبق بيانه والتمثيل عليه في أول الباب.

(٢) وهذا هو الفرد النسبي وقد سبق بيانه وذكر أنواعه مع التمثيل عليها بحمد الله في أول الباب

(٣) المسلسل: لغة هو اتصال الشيء بعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد انظر فتح المغيث (٤/٣٧) للسخاوي.

واصطلاحاً: هو تتابع رجال الإسناد واحدا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة انظر المعرفة (ص٣٧٨) وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم .

فمثال ما يكون صفة للرواية والتحمل ما يتسلسل بسمعت فلان قال سمعت فلان إلى آخر السند أو يتسلسل ب حدثنا أو أخبرنا إلى آخره

ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأحوالهم القولية والفعلية ونحوها إسناد حديث اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك المتسلسل بقولهم إني

ما كان سَنَدُه على صِفةٍ واحدةٍ في طبقاته، كما سُلْسِلَ بـ "سَمِعتُ[١]"، أو كما سُلْسِلَ بالأوليَّة إلى سُفْيَان[٢].

أحبك فقل فهذا مسلسل بأحوالهم القولية ومثال المسلسل بأحوالهم الفعلية حديث أبو هريرة شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال "**خلق الله الأرض يوم السبت**" الحديث فقد تسلسل تشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه.

ومثال المسلسل بصفاتهم القولية كالمسلسل بقراءة سورة الصف ومثال المسلسل بصفاتهم الفعلية كالمسلسل بالمحمدين وسيأتي إن شاء الله التمثيل عليه انظر المعرفة (ص٣٧٨-٣٧٩) والتدريب (٢/٦٤٠-٦٤٢)

فائدة: قال السخاوي في فتح المغيث (٣/٤٣٥) فائدته أي المسلسل البعد من التدليس والانقطاع والإقتداء بالنبي ﷺ فعلاً ونحوه واشتماله على مزيد الضبط من الرواة اهـ باختصار.

(١) مثل له الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٢٩-٣٠) بقوله سمعت أبا لحسين بن علي الحافظ يقول سمعت علي بن سالم الأصبهاني يقول سمعت أبا سعيد يحي بن حكيم يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سمعت سفيان الثوري يقول سمعت أبا عون الثقفي يقول سمعت عبد الله ابن شداد يقول سمعت أبا هريرة يقول: الوضوء مما مست النار قال فذكرت ذلك لمروان أو ذكر له فأرسل أو أرسلني إلى أم سلمة فحدثتني أن رسول الله ﷺ: « **كان يخرج إلى الصلاة فانتشل عظماً أو أكل كتفاً ثم صلى ولم يتوضأ** ».

(٢) وهو حديث "**الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**" رواه أبو داود(٤٩٤١) والترمذي (١٩٢٤) من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً ذكره العلامة الألباني رحمه الله في الصحيحة (٩٢٥) وقال ورواه

وعامَّةُ المسلسلاتِ واهِيةٌ، وأكثرُها باطِلةٌ، لكذبِ رُواتها[١].

وأقواها:

- المُسَلْسَلُ بقراءة سُورة الصَّفّ[٢]، و:

العراقي في العشاريات (٥٩/١) من هذا الوجه مسلسلا بقول الراوي وهو أول حديث سمعته منه ثم قال وهذا حديث صحيح.

قلت: لكن هذا التسلسل بأول حديث سمعته منه انتهى إلى سفيان بن عيينة وانقطع في سماع سفيان من عمرو بن دينار وانقطع في سماع عمرو من أبي قابوس وفي سماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو وفي سماع عبد الله من النبي صلى لله عليه وسلم على ما هو الصحيح فيه وقد رواه بعضهم كامل السلسلة فوهم فيه اهـ من التدريب (٢٤٣/٢)

وقال الحافظ العراقي: إنما يصح التسلسل فيه إلى سفيان ابن عيينة .... إلى أن قال وقد وقع لنا بإسناد متصل التسلسل إلى آخره ولا يصح ذلك .

انظر التبصرة والتذكرة (٢٨٩/٢)

(١) قال ابن الصلاح في معرفته (ص٣٧٩) وقلما تسلم المسلسلات من ضعف أعني : في وصف التسلسل لا في أصل المتن اهـ

(٢) هذا الحديث ذكره شيخنا الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند برقم (٥٨١) وصححه وخرجه من سنن الترمذي (٢٠٦/٩) فقال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قعدنا نفرا من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه فأنزل الله عزوجل (**سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم يأيها الذين لم**

- المسلسَلُ بالدمشقيين[١]، و:

- المسلسَلُ بالمصريين[٢]، و:

تقولون مالا تفعلون) قال عبد الله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله ﷺ قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام قال يحي: فقرأها علينا أبو سلمة قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي قال عبد الله: فقرأها علينا ابن كثير.

قال الحافظ السخاوي رحمه الله في فتح المغيث (٤٣٦/٣) ط دار المنهاج :

وأصحها مطلقاً المسلسل بسورة الصف ثم بالأولية اهـ

قلت: ويعني بالأولية حديث" الراحمون يرحمهم الرحمن "وقد سبق.

قال الحافظ ابن حجر كما في التدريب (٦٤٣/٢) من أصلح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف اهـ

(١) قال النووي رحمه الله في إرشاد طلاب الحقائق (٥٥٦/٢ــ٥٥٧) كحديث أبي ذر يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته الحديث مخرج في صحيح مسلم وقع لي مسلسل بالبلد رويناه بإسناد كلهم دمشقيون وأنا دمشقي وهذا نادر في هذه الأزمان وسأروي في آخر الكتاب ثلاثة أحاديث مسلسلة بالدمشقيين اهـ

قلت: وذكر حديث أبي ذر منها في (٨٠٧/٢ـ٨١١)

(٢) كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رجلاً سأل النبي ﷺ «**أي الإسلام خير قال: تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف**» أخرجه البخاري (١٢) فقال: حدثنا عمرو بن خالد حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخير عنه به وهذا إسناد مسلسل بالمصريين إلا صحابي الحديث وعمرو بن خالد فقد نزلا مصر.

- المسلسَلُ بالمحمَّدِين إلى ابن شِهاب[١].

(١٧) المُعَنْعَن[٢]:

---

(١) كحديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «**رأى في بيتها جارية في وجهها سفعة فقال: استرقوا لها فإن بها النظرة**». فإنه مسلسل بالمحمدين إلى الزهري عند الإمام البخاري (٥٧٣٩) فإنه قال: حدثني محمد بن خالد حدثنا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي حدثنا محمد بن حرب حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي أخبرنا الزهري.

قلت: والزهري هو ابن شهاب الذي اشار إليه المؤلف واسمه محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله .

(٢) العنعة: من عنعن الحديث إذا رواه بعن من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع انظر فتح المغيث (٢٨٦/١) ط دار المنهاج.

مثاله: قال البخاري رحمه الله (٣٥) حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "**من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه**"

الشاهد قول أبي الزناد عن الأعرج وقول الأعرج عن أبي هريرة فهذه هي العنعنة وهي مقبولة محمولة على الاتصال بإجماع أهل العلم إذا جمع شروطا ثلاثة وهي عدالة المحدثين في أحوالهم و لقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة وأن يكونوا برآء من التدليس.

انظر التمهيد (١٢/١) لابن عبد البر.

ما إسنادُه فلانٌ عن فلان. فمِن الناس مَن قال: لا يَثْبُتُ حتى يَصِحَّ لقاءُ الراوي بشيخه يوماً ما[١]. ومِنهم مَن اكتَفَى بِمُجَرَّد إمكان اللُّقِيّ، وهو مذهَبُ مُسْلم، وقد بالَغَ في الردِّ على مخالِفِه[٢].

---

(١) قال النووي: وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين انظر التقريب مع التدريب (٢٤٦/١)

(٢) قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه (١٣٠/١) راداً على من اشترط ثبوت اللقاء هو قول مخترع مستحدث غير مسبوق صاحبه إليه ولا مساعد له من أهل العلم عليه وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا اهـ

قلت: وقد رد الحافظ ابن رجب على الإمام مسلم رحمهما الله في دعواه الإجماع على ما قاله وأبان عن جمهور المتقدمين أنهم على ما قاله ابن المديني والبخاري من اشتراط ثبوت اللقاء وأن هذا هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ في كلام طويل مفيد والله أعلم انظر شرح علل الترمذي (٥٨٩/٢- ٥٩٧)

ثم بتقدير تَيَقُّن اللقاء، يُشْتَرَطُ أن لا يكون الراوي عن شيخِهِ مُدَلِّساً. فإن لم يكن، حَمَلناه على الاتصال. فإن كان مُدَلِّساً، فالأظهَرُ أنه لا يُحْمَلُ على السماع(١).

ثم إن كان المدلِّسُ عن شيخِه ذا تدليسٍ عن الثقات، فلا بأس. وإن كان ذا تدليسٍ عن الضعفاءِ، فمردود(٢).

---

(١) ما استظهره الإمام الذهبي رحمه الله هو الصواب لكنه في حق من كان تدليسه يضر أما من كان تدليسه لا يضر كأصحاب الطبقة الأولى والثانية فقد احتمل الأئمة تدليسهم كما أبانه الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة تعريف أهل التقديس (ص: ٦٢)

(٢) قال ابن حبان في مقدمة صحيحه (١٦١/١) وأما المدلسون الذين هم ثقات وعدول فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع ... لأنا متى قبلنا خبر مدلس لم يبين السماع فيه وإن كان ثقة لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلها لأنه لا يدرى لعل هذا المدلس دلس هذا الخبر عن ضعيف يهي الخبر بذكره إذا عرف اللهم إلا أن يكون المدلس يعلم أنه ما دلس قط إلا عن ثقة فإذا كان كذلك قبلت روايته وإن لم يبين السماع وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن.

فإذا قال الوليدُ أو بَقِيَّةُ: "عن الأوزاعيّ"، فواهٍ، فإنَّهما يُدلِّسانِ كثيراً عن الهَلْكَى[١]. ولهذا يتَّقي أصحابُ "الصحاح" حديثَ الوليد. فما جاء إسنادُه بِصِيغةِ: "عن ابن جُرَيج"، أو: "عن الأوزاعيّ"، تجنَّبوه.

---

(١) أما الوليد وهو ابن مسلم الدمشقي فقد قال فيه أبو مسهر : الوليد مدلس وربما دلس عن الكذابين وقال أيضا : كان الوليد ممن يأخذ عن أبي السفر حديث الأوزاعي وكان أبو السفر كذابا وقال أيضا : كان الوليد بن مسلم يحدث حديث الوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم

قلت: فعلى هذا فعنعنته لا سيما عن الاوزاعي ضعيفة جدا لا تصلح في الشواهد والمتابعات أما إذا صرح بالتحديث فإنه حديثه صحيح لأنه ثقة إمام ولا يكفي أن يصرح بالتحديث في شيخه بل لابد أن يصرح بالتحديث في شيخه وفي شيخ شيخه لأنه ممن يدلس تدليس التسوية وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين ومما يدل على ذلك قول صالح بن محمد قال سمعت الهيثم بن خارجة يقول قلت للوليد قد أفسدت حديث الأوزاعي قال قلت كيف تروي عن الأوزاعي عن نافع وعن الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن سعيد وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة وغيرهما فما يحملك على هذا قال أنبل الأوزاعي عن هؤلاء قلت فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي قال فلم يلتفت إلى قولي.

وأما بقية وهو ابن الوليد ابن صائد الحمصي فهو حسن الحديث إذا صرح بالتحديث في شيخه وشيخ شيخه إلى آخر السند أما إذا عنعن فإن حديثه

وهذا في زماننا يَعْسُرُ نقدُه على المحدِّث، فإنّ أولئك الأئمة - كالبخاريّ وأبي حاتم وأبي داود - عايَنُوا الأصول، وعَرَفوا عِلَلَها. وأمَّا نحن، فطالَتْ علينا الأسانيدُ، وفُقِدَتْ العباراتُ المتيقَّنَة. وبمثلِ هذا ونحوِه، دَخَل الدَّخَلُ على الحاكم في تَصَرُّفِهِ في "المستدرك".

(١٨) المُدَلِّس[١] :

ضعيف جداً لا يصلح في الشواهد و لا المتابعات وذلك أنه يسقط الكذابين من مشايخه ويروي عن مشايخهم الثقات أمثال عبيد الله بن عمر ومالك و شعبة وكان يدلس تدليس التسوية بل قال أبو حاتم: كان من أفعل الناس لهذا أي لتدليس التسوية. وابتلاه الله أيضاً بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه انظر الميزان وتهذيب التهذيب والعلل لابن أبي حاتم (٢/١٥٤ــ١٥٥)

(١) التدليس: لغة مشتق من الدلس وهو اختلاط الظلام كأنه لتغطيته على الواقف عليه أظلم أمره اهـ من فتح المغيث (١/٢٠٨) واصطلاحاً ينقسم إلى قسمين ١-تدليس الإسناد ٢-وتدليس الشيوخ

فالأول هو أن يروي الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه انظر النزهة (ص:١١٣ـ١١٥)

مثاله ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٠٥) فقال: أخبرني محمد بن أحمد الذهلي قال حدثنا إبراهيم بن محمد السكري قال حدثنا علي بن

خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهري فقيل له سمعته من الزهري فقال لا ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري

قلت: فابن عيينة سمع من الزهري ولكنه هنا دلس عنه فروى عنه مالم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه فلما بحث معه أبان أنه ما سمعه منه وإنما سمعه من عبد الرزاق عن معمر عنه. ومن أنواع تدليس الإسناد تدليس التسوية وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر مثاله ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل (١٥٤/٢) قال: سمعت أبي وَذَكَرَ الحديثَ الَّذِي رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوْيَهْ، عَنْ بَقِيَّةَ ؛ قَالَ: حدَّثني أَبُو وَهْبٍ الأَسَدِيُّ؛ قَالَ: حدَّثنا نافعٌ، عَنِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حتى تعرِفوا عُقْدَةَ رأيِه. قال: قَالَ أَبِي: هَذَا الحديثُ لَهُ علَّةٌ قلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ رَوَى هذا الحديثَ عُبَيدُالله بنُ عَمْرٍو عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبيّ ﷺ، وعُبَيدُالله بنُ عمرو كنيتُه : أَبُو وَهْب، وَهُوَ أَسَدِيٌّ؛ فكأنَّ بَقِيَّةَ بن الوليد كنَّى عُبَيدَالله بْنَ عَمْرٍو، ونَسَبه إِلَى بَنِي أَسَد؛ لِكَيْلا يُفْطَنَ بِهِ، حَتَّى إِذَا تركَ إسحاقَ بنَ أَبِي فَرْوَةَ مِنَ الوسَطِ لا يُهتَدَى لَهُ ، وَكَانَ بَقِيَّةُ مِنْ أَفعلِ الناسِ لِهَذَا .

ومن أنواعه تدليس العطف وهو: أن يروي عن الشيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه فيوهم أنه حدث عنه بالسماع - أيضا - وإنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع فقال: فلان أي حدث فلان.

مثاله: ما ذكره الحاكم في "علوم الحديث" قال:

ما رواه الرجلُ عن آخَر، ولم يَسمعه منه، أو لم يُدركه[١]. فإن صَرَّح بالاتصال

"اجتمع أصحاب هشيم فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئا مما يدلسه ففطن لذلك فلما جلس قال: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم فحدث بعدة أحاديث فلما فرغ قال هل دلست لكم شيئا؟

قالوا: لا فقال: بلى كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئا؟ انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦١٧)

وأما الثاني فهو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعمية لأمره وتوعيراً للوقوف على حاله مثاله قال ابن الصلاح وقد روى أبو بكر ابن مجاهد المقري عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر فقال حدثنا محمد بن سند نسبه إلى جد له

قلت: ومحمد بن الحسن هذا هو ابن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند أبو بكر المقرئ النقاش وقد اتهم بالكذب انظر الميزان وتاريخ بغداد (٢٠١/٢)

(١) يريد بهذا التعريف تدليس الإسناد وهو توسع من الإمام الذهبي رحمه الله في التدليس حيث يشمل كل من حدث عن غيره بما لم يسمعه منه سواء أدركه أم لم يدركه وهذا يستلزم دخول المرسل والمنقطع والمعلق والمعضل وحينئذ لا يميز التدليس عن غيره ولا يسلم منه أحد من أهل العلم انظر كفاية الحفظة (ص٢٠٢)

وقال: "حدَّثنا"، فهذا كذَّاب[١]. وإن قال: "عن"، احتُمِلَ ذلك، ونُظِرَ في طبقَتِه: هل يُدرِكُ مَن هو فوقَهُ؟ فإن كان لَقِيَه، فقد قرَّرناه[٢]. وإن لم يكن لَقِيَه[٣]، فأمْكَنَ أن يكون مُعاصِرَه، فهو محلُّ تردُّد[٤]. وإن لم يُمكِن، فمنقطع. كـ: قتادة عن أبي هريرة[٥].

---

(١) عبارة الحافظ ابن حجر رحمه الله في هذا أضبط وذلك أنه قال في النزهة (ص١١٣) ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذباً
قلت: وقوله: لا تجوز فيها أي لا احتمال فيها لمقصد آخر وانظر أمثلة لذلك في النكت (ص٢٤٩ــ٢٥٠) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

(٢) سبق أن قرر أن الراوي إذا عنعن عن راو وثبت أنه لقيه فهي محمولة على الاتصال إن كان غير معروف بالتدليس فإن كان معروفاً بذلك لم تحمل على الاتصال إلا إذا كان ممن لا يدلس إلا عن ثقة فتقبل عنعته

(٣) أي لم يأت ما يثبت لنا أنه لقيه أما إذا تيقن أنه لم يلقه فهذا غير مقبول حتى عند الإمام مسلم رحمه الله كما سبق ذلك واضحاً من كلامه.

(٤) هو محل تردد لأن مسلماً مذهبه في هذ الحكم عليه بالاتصال والبخاري وابن المديني وجمهور المتقدمين مذهبهم في هذا عدم الحكم عليه بالاتصال وهذا في حق من سلم من التدليس

(٥) رواية قتادة عن أبي هريرة مرسلة قاله أبو حاتم كما في جامع التحصيل (ص:٢٥٦)

وحُكْمُ: "قال"، حُكْمُ: "عن"[١]. وَلَهُم في ذلك أغراض:

- فإن كان لو صَرّحَ بمن حَدَّثه عن المُسَمَّى، لعُرِفَ ضَعْفُه: فهذا غَرَضٌ مذموم، وجِنايةٌ على السُّنَّة. ومَن يُعاني ذلك، جُرِحَ به[٢]، فإنَّ الدينَ النصيحة[٣].

- وإن فَعَلَهُ طَلَباً للعلو فقط[٤]، أو إيهاماً بتكثير الشيوخ[٥]، بأن يُسَمِّي الشيخَ مرَّةً ويُكَنِّيه أخرى، وَيَنْسُبَه إلى صَنْعةٍ أو بلدٍ لا يكادُ يُعرَف به، وأمثالَ ذلك - كما تقولُ: "حدَّثَنا البُخَاريُّ"، وتَقصِدُ به من يُبَخِّرُ

---

(١) وممن قال بهذا أيضاً الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح علل الترمذي (٦٠٠/٢) والحافظ ابن حجر رحمه الله في النزهة (ص١١٣)

(٢) لأن ذلك من الغش وهو محرم انظر التدريب (٢٦٤/١)

(٣) رواه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري رضي الله عنه

(٤) وهذا يفعله من يدلس تدليس الإسناد يوهم العلو وهو عنده بنزول وهذا فيه مفسدة دينيه لما فيه من التشبع انظر النكت (ص:٢٥١)

(٥) وهذا يفعله من يدلس تدليس الشيوخ وهو أيضا فيه مفسدة دينية لما فيه من التشبع وقد قال ﷺ « **المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور** » رواه البخاري (٥٢١٩) ومسلم (٢١٣٠) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما .

الناس، أو: "حدَّثنا عَلِيٌّ بما وراءَ النهر(١)"، وتعني به نهراً، أو: "حَدَّثنا بزَبِيد"، وتُرِيد موضعاً بقُوص(٢) ، أو: "حدَّثنا بِحَرَّان(٣)"، وتُرِيدُ قريةَ المَرْج(٤) - فهذا مُحْتَمَلٌ، والوَرَعُ تَرْكُه(٥).

---

(١) إذا قيل ما رواء النهر فيراد به ما وراء نهر جيحون بخراسان انظر معجم البلدان (٤٥/٥)

(٢) قوص: قبطية وهي مدينة كبيرة عظيمة واسعة قصبة صعيد مصر انظر معجم البلدان (٤١٣/٤)

(٣) حران: مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور وهي قصبة ديار مضر انظر معجم البلدان (٢٣٥/٢)

(٤) المرج هي الأرض الواسعة فيها نبت كثير تمرج فيها الدواب أي: تذهب وتجيء وهي في مواضع كثيرة كل مرج منها يضاف إلى شيء وقد ذكرها مرتبة على الحروف ياقوت الحموي في معجم البلدان (١٠٠/٥ـ١٠٢)

(٥) الحق أن هذا مكروه لأنه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثير فلا كراهة .

وهذا النوع من التدليس يسمى تدليس البلاد وهو ملتحق بقسم تدليس الشيوخ انظر النكت (صـ٢٦٢) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

ومِن أمثلة التدليس: الحَسَنُ عن أبي هريرة. وجمهورُهم على أنه منقطع، لم يَلْقَه[١] . وقد رُوِيَ عن الحَسَنِ قال: "حدَّثنا أبو هريرة"[٢]. فقيل: عَنَى بـ "حَدَّثَنا": أهلَ بلدِه.

وقد يؤدِّي تدليسُ الأسماء[٣] إلى جهالةِ الراوي الثقة، فيُرَدُّ خبَرُه الصحيح! فهذه مَفْسَدَة، ولكنها في غير "جامع البخاريّ" ونحوِه، الذي تَقرَّرَ أنَّ موضوعَه للصحاح[٤].

---

(١) ممن نفى سماعه من أبي هريرة بهز بن أسد ويونس بن عبيد وأحمد بن حنبل وابن المديني وزياد الأعلم وأبو حاتم وأبو زرعة كما في تحفة التحصيل

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات (١٥٨/٧) فقال : أخبرنا مسلم بن ابراهيم قال : حدثنا ربيعة بن كلثوم قال : سمعت رجلا قال للحسن يا أبا سعيد يوم الجمعة يوم لثق وطين ومطر فأبى عليه الحسن الا الغسل فلما أبى عليه قال الحسن حدثنا أبو هريرة ...الخ

وهذا إسناد صحيح وهو محمول على ما نقله المؤلف وذكره أيضا الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب والسخاوي في فتح المغيث (٢١٢/١) من أنه عنى بحدثنا: أهل بلده لأنه لم يسمع منه كما تقدم

(٣) الذي هو تدليس الشيوخ .

(٤) أي: انه اذا كان هذا التدليس في جامع البخاري ونحوه مما موضوعه الصحاح فلا يضر.

فإنَّ الرجلَ[١] قد قال في جامعه: "حدَّثنا عبدُ الله"، وأراد به: ابنَ صالح المصري[٢]. وقال: "حدَّثنا يعقوب"، وأراد به: ابنَ كاسِب[٣]. وفيهما لِين.

---

(١) أي : البخاري رحمه الله.

(٢) وهو أبو صالح كاتب الليث ضعيف في حفظه ثبت في كتابه قال ابن معين : هما ثبتان ثبت حفظ وثبت كتاب وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب اهـ من تهذيب التهذيب.

وقال الحافظ في التقريب : صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة .

وقال الذهبي في الميزان - في ترجمة كاتب الليث - وقد روى عنه البخاري في الصحيح على الصحيح ولكنه يدلسه فيقول حدثنا عبدالله ولا ينسبه وهو هو اهـ

وذكر الحافظ في هدي الساري (ص:٤١٤-٤١٥) إن الأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بصيغة حدثنا أو قال لي أو قال المجردة قليلة ثم ذكرها ثم اعتذر له بأنه انتقى من حديثه ما هو صحيح عنده والله أعلم.

(٣) اختلف المحدثون في يعقوب هذا الذي روى عنه البخاري هل هو ابن كاسب أم لا ورجح الحافظ الذهبي هنا وفي الميزان وكذا الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب كلاهما في ترجمته أنه ابن حميد بن كاسب وهو ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات. وانظر هدي الساري (ص: ٤٥٣-٤٥٤)

وبكل حالٍ: التدليسُ منافٍ للإخلاص، لِمَا فيه من التَّزَيُّن[١].

(١٩) المضطرب[٢]

---

(١) قال الحافظ في النكت (ص:٢٥٣) وقد ذم التدليس جماعة من أقران شعبة و أتباعه فروينا عن عبدالصمد بن عبد الوارث عن أبيه قال: التدليس ذل وحكى عبدان عن ابن المبارك أنه ذكر بعض من يدلس فذمه ذما شديدا وقال : دلس للناس أحاديثه الله لا يقبل تدليسا رويناه في علوم الحديث للحاكم

وروينا في أدب المحدث لعبدالغني بن سعيد عن وكيع قال: لا يحل تدليس الثوب فكيف تدليس الحديث وعن أبي عاصم النبيل قال : أقل حالات المدلس عندي أنه يدخل في حديث النبي ﷺ « المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور والله الموفق » .

(٢) المضطرب لغة مأخوذ من الاضطراب بمعنى الحركة والاختلاف :يقال اضطرب الموج أي اضطرب بعضه ببعض فهو مضطرب انظر حاشية معرفة أنواع علوم الحديث (ص:١٩٢) واصطلاحا: قال النووي : هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته المروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجحة ولا يكون مضطربا اهـ

فيشترط اذاً في المضطرب شرطان أحدهما أن تكون الطرق متكافئة في القوة والثاني ألا يمكنه الجمع فأما إذا أمكن الجمع فلا يعد مضطربا . انظر شرح اختصار علوم الحديث (ص:١٥٢) لشيخنا الإمام الوادعي رحمه الله .

والاضطراب قد يكون في السند وقد يكون في المتن .

والمُعَلَّل[١] :

ما رُوي على أوجهٍ مختلِفة[٢]، فَيعتلّ الحديث.

فمثاله في السند حديث أبي بكر أنه قال : يا رسول الله أراك شبت قال : شيبتني هود وأخواتها قال الدارقطني : هذا مضطرب فانه لم يرو الامن طريق أبي إسحاق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه مرسلا ومنهم من رواه موصولاً ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومن جعله من مسند عائشة وغير ذلك ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر اهـ من تدريب الراوي (٣١٢/١) وانظر علل الدار قطني (١٩٣/١ــــ٢١١).

ومثلو له في المتن بما وقع في حديث الواهبة نفسها من الاختلاف في اللفظة الواقعة منه ﷺ ففي رواية: زوجتكها وفي رواية زوجناكها وفي رواية أمكناكها وفي رواية ملكتكها قال السيوطي وفي التمثيل بهذا نظر فإن الحديث صحيح ثابت وتأويل هذه الألفاظ سهل فإنها راجعة إلى معنى واحد اهـ

وقال السخاوي في فتح المغيث (٢٧٩/١) وقل أن يوجد مثال سالم له .

(١) قال السيوطي في التدريب (٣١٤/١) والمضطرب يجامع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك

قلت: أي قد يعل الحديث بالاضطراب فكل مضطرب معل وليس كل معل مضطرب لأن العلة أعم من الاضطراب والله أعلم .

(٢) ويزاد متكافئة في القوة ولا بد من هذا إذ أنه يدخل في هذه العبارة ما روي على أوجه مختلفة إحداها راجحة ومعلوم أن هذا لا يعد اضطرابا لأن الحكم للراجحة.

فإن كانت العِلّةُ غيرَ مؤثِّرة[١]، بأن يَرويَه الثَّبْتُ على وجهٍ، ويُخالِفَه واهٍ: فليس بمَعْلُول[٢].

وقد ساق الدارقطنيُّ كثيراً مِن هذا النمط في كتاب "العِلَل" فلم يُصِب[٣]، لأنَّ الحُكم للثَّبْت. فإن كان الثَّبْتُ أرسَلَه مثلاً والواهي وصَلَه، فلا عبرة بوصلِه لأمرين: لضعفِ راويه، ولأنه معلولٌ بإرسال الثَّبْت له[٤].

---

(١) إذا كانت العلة غير مؤثرة لا يكون مضطربا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (ص:٣٢٩) الاضطراب هو الاختلاف الذي يؤثر قدحاً اهـ. فعلى هذا إذا كان الاختلاف لا يؤثر قدحاً فلا يكون اضطراباً.

(٢) كأن يروي ثقة الحديث موصولاً وخالفه واه فرواه مرسلا فلا تعل رواية الإرسال رواية الوصل بل تكون رواية الوصل حينئذ معروفة ورواية الإرسال منكرة.

(٣) الذي يظهر أن الدارقطني رحمه الله مصيب في ذلك وذلك لأن العلة تنقسم إلى قسمين علة قادحة وعلة غير قادحة فهو رحمه الله يذكر القسمين فما كل ما ذكره الدار قطني رحمه الله في علله يكون معلا بعلة قادحة بل قد يذكر ما كان فيه علة غير قادحة وهذا الذي ذكره المؤلف رحمه الله منها والله أعلم.

(٤) اعلم أن المختلفين إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أم لا فالمتماثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أم لا فإن استوى عددهم مع استواء

ثم اعلمْ أنَّ أكثَرَ المتكلِّمِ فيهم ما ضعَّفهم الحُفَّاظُ إلا لمخالفتهم للأثبات(١). وإن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسنادٍ، أو وَقَفَه، أو أَرسَلَه، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه: فالعِبرةُ بما اجتَمَع عليه الثقاتُ، فإنَّ

أوصافهم وجب التوقف حتى يرتجح أحد الطريقين بقرينة من القرائن فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث بل كل حديث يقوم بترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع طرق وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر .

وأما غير المتماثلين فإما أن يتساووا في الثقة أولاً فإن تساووا في الثقة فإن كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له وإن كان العكس فالحكم للمرسل والواقف وإن لم يتساووا في الثقة فالحكم للثقة هذه جملة تقسيم الاختلاف اهـ باختصار من النكت (٣٣٢/٣٣٣) للحافظ ابن حجر نقلاً عن الحافظ العلائي رحمه الله .

(١) قال الإمام مسلم رحمه الله : و علامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ و الرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعمله اهـ من مقدمة صحيحه (١/٥٦ــ٥٧) مع شرح النووي .

الواحد قد يَغلَط. وهنا قد ترجَّح ظهورُ غَلَطِه، فلا تعليل، والعِبرةُ بالجماعة(١).

وإن تساوَى العَدَدُ، واختَلَف الحافظانِ، ولم يترجَّح الحكمُ لأحِدهما على الآخر: فهذا الضَّرْبُ يَسوقُ البخاريُّ ومسلمٌ الوجهَين [مِنْهُ] في كتابيهما(٢).

---

(١) قال الحافظ العلائي رحمه الله كما في" النكت" (ص ٣٣٢ــ٣٣٣): وبقي إذا كان رجال أحد الإسنادين أحفظ ورجال الآخر أكثر فقد اختلف المتقدمون فيه فمنهم من يرى قول الأحفظ أولى لإتقانه وضبطه .

ومنهم من يرى قول الأكثر أولى لبعدهم عن الوهم ...إلى أن قال ولا شك أن الاحتمال من الجهتين منقدح قوي لكن ذاك إذا لم ينته عدد الأكثر إلى درجة قوية جداً بحيث يبعد اجتماعهم على الغلط أو يندر أو يمتنع عادة فإن نسبة الغلط إلى الواحد وإن كان أرجح من أولئك في الحفظ والإتقان أقرب من نسبته إلى الجمع الكثير اهـ.

(٢) لأن هذا في الحقيقة لا يضر في قبول الحديث والحكم بصحته لأنه عن ثقة في الجملة ولكن يضر ذلك في الأصحية عند التعارض مثلاً فحديث لم يختلف فيه على راويه أصلاً أصح من حديث اختلف فيه في الجملة وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح والله أعلم انظر النكت (ص٣٤٦) للحافظ ابن حجر رحمه الله .

وبالأَولَى سَوْقُهما لما اختلَفا في لفظِهِ إذا أمكن جَمْعُ معناه[١].

ومِن أمثلة اختلاف الحافِظَينِ: أن يُسمِّي أحدُهما في الإسناد ثقةً، ويُبدِله الآخرُ بثقةٍ آخر[٢]. أو يقول أحدُهما: "عن رجل"، ويقول الآخرُ: "عن فلان" فيُسَمِّي ذلك المبهَمَ[٣]. فهذا لا يَضُرُّ في الصحة.

فأمَّا إذا اختلَف جماعةٌ فيه[٤]، وأَتَوْا به على أقوالٍ عدَّة: فهذا يُوهِنُ الحديثَ، ويَدُلُّ على أنَّ راوِيَه لم يُتقِنه[٥]. نعم، لو حَدَّثَ به على ثلاثةِ

---

(١) لأن هذا لا يعد اختلافاً ولا يضر إذا كان الراوي ثقة انظر "النكت"(ص٣٣٥).

(٢) هذا لا يضر عند الأكثر لقيام الحجة بكل منهما فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعا وقد وجد ذلك في كثير من الحديث لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق اهـ من النكت (ص٣٣٤)

(٣) الظاهر أن هذا لا تعارض فيه لأنه يكون المبهم في إحدى الروايتين هو المعين في الأخرى وعلى تقدير أن يكون غيره فلا تضر رواية من سماه وعرفه إذا كان ثقة رواية من أبهمه اهـ من النكت (ص٣٣٥)

(٤) وكانوا متساوين.

(٥) قال ابن الصلاح والنووي : الاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط انظر المعرفة (ص١٩٣)والتقريب مع التدريب (٣٠٨/١)

أوجهٍ تَرجعُ إلى وجهٍ واحد، فهذا ليس بمُعْتَلّ. كأن يقولَ مالكٌ: "عن الزُّهري، عن ابن المسَّيب، عن أبي هريرة". ويقول عُقَيلٌ: "عن الزُّهري، عن أبي سَلَمَة". ويَرويَه ابنُ عيينة: "عن الزهري، عن سَعِيدٍ و أبي سَلَمَة" معاً.

(٢٠) المُدْرَج[١]:

---

(١) المدرج: لغة اسم مفعول من أدرج تقول أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه انظر حاشية توضيح الأفكار (٢/٥٠)

واصطلاحاً : هو الحديث الذي يعرف أن في سنده أو متنه زيادة ليست منه وإنما هي من أحد الرواة من غير توضيح لهذه الزيادة انظر حاشية معرفة أنواع علوم الحديث (ص١٩٤)

والإدراج قد يقع في المتن وقد يقع في السند فأقسام المدرج في المتن ثلاثة

- مدرج في أوله وهو نادر جداً مثاله

ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة فرقهما عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "**أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار**" فقوله أسبغوا الوضوء مدرج من قول أبي هريرة كما في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال طويل للأعقاب من النار" قال الخطيب: وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم.

- مدرج في وسطه وهو قليل

مثاله حديث عائشة في بدء الوحي كان النبي ﷺ «**يتحنث في غار حراء وهو التعبد الليالي ذوات العدد**» فقوله وهو التعبد مدرج من قول الزهري.

❁ مدرج في آخره وهو الأكثر

مثاله ما في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا «**للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك فقوله والذي نفسي بيده ... الخ.** » من كلام أبي هريرة لأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق ولأن أمه لم تكن إذ ذاك موجودة حتى يبرها وقد جاء في صحيح مسلم (١٦٦٥) بلفظ "**والذي نفس أبي هريرة بيده**" وهذه الرواية تبين أن الادراج حصل من أبي هريرة رضي الله عنه .

واقسام المدرج في الإسناد ثلاثة:

١-أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما بأحدهما.

مثاله حديث رواه سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: " **لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا ...**"الحديث

فقوله : ولا تنافسوا مدرج أدرجه ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ "**إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحاسدوا** "

وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول ولا تنافسوا وهي في الثاني قال الخطيب وهم فيها ابن أبي مريم عن مالك عن ابن شهاب وإنما يرويها مالك في حديثه عن أبي الزناد

٢- ان يسمع الراوي حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده فيرويه عنهم باتفاق ولا يبين ما اختلف فيه مثاله : حديث الترمذي عن بندار عن ابن مهدي

عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبدالله قال : قلت : يا رسول الله أي الذنب أعظم ... الحديث

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش لأن واصلاً لا يذكر فيه عمراً بل يجعله عن أبي وائل عن عبدالله هكذا رواه شعبة ومهدي بن ميمون ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل كما ذكره الخطيب

وقد بين الاسنادين معا يحي بن سعيد القطان في روايته عن سفيان وفصل أحدهما من الآخر رواه البخاري في صحيحه عن عمرو بن علي عن يحي عن سفيان عن منصور والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو عن عبدالله وعن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبدالله من غير ذكر عمرو .

٣ - أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك

مثاله : ما رواه ابن ماجه عن إسماعيل بن محمد الطلحي عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا "**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار** " قال الحاكم : دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول : حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ وسكت ليكتب المستملي فلما نظر إلى ثابت قال "**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**"

وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به .

هي ألفاظٌ تقعُ من بعض الرواة متصلةً بالمَتْن، لا يبِينُ للسامع إلا أنها من صُلْبِ الحديث(١). ويَدلُّ دليلٌ عَلَى أنها مِن لفظِ راوٍ، بأن يأتي الحديثُ مِن بعضِ الطرق بعبارةٍ تَفْصِلُ هذا من هذا(٢). وهذا طريقٌ ظنيٌّ. فإنْ ضَعُفَ(٣)، توقَّفْنا، أو رجَّحْنا أنها من المتن. ويَبْعُدُ الإدراجُ في وسط المتن(٤)،

قال بن حبان : إنما هو قول شريك فإنه قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر "**يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ...**" فأدرجه ثابت في الخبر انظر تدريب الراوي (١/٣١٧-٣٢٢) والنكت ..(ص ٣٤٧ وما بعدها)

(١) هذا الذي ذكر المؤلف رحمه الله هو مدرج المتن فقط .

(٢) هذا أحد الأوجه التي يعرف بها القدر المدرج النكت (ص٣٤٩) ويعرف أيضاً باستحالة أن يضاف ذلك إلى النبي ﷺ وقد سبق مثالٌ على هذا والذي قبله أيضا وهو حديث أبي هريرة " للعبد المملوك أجران ... الحديث .
ويعرف أيضاً بأن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي ﷺ وانظر مثالاً على هذا في النكت (ص٣٤٨)

(٣) أي: ضعفت قرائن الدلالة على الإدراج انظر شرح الموقظة (ص١٤٧)لحاتم الشريف .

(٤) قال الحافظ في النكت (ص٣٤٧)ثالثها أن يكون -أي- الإدراج في الوسط وهو القليل

كما لو قال: "مَن مَسَّ أُنْثَيْيهِ وذَكَرَهُ فلْيتوضأ[١]". وقد صَنَّف فيه الخطيبُ تصنيفاً[٢]، وكثيرٌ منه غيرُ مُسلَّم له إدراجُه[٣].

(٢١) ألفاظُ الأداء:

فـ "حدَّثَنا" و "سَمِعتُ" لِمَا سُمِع من لفظ الشيخ[٤].

---

(١) أخرجه الدار قطني في سننه (١٤٨/١) والطبراني في الكبير (٢٠٠/٢٤) والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (٣٧٣/١-٣٧٤) من طريق علي بن مسلم ثنا محمد بن بكر نا عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ ؟

قال الدار قطني عقبه : كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ وإدراجه ذلك في حديث بسرة عن النبي ﷺ والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع كذلك رواه الثقات عن هشام منهم أيوب السختياني وحماد بن زيد وغيرهما اهـ

قلت : الحديث صحيح بدون ذكر الأنثيين والرفغين .

و قد ذكره شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند (١٥٣٢) وانظر علل الدار قطني (٣١٣/١٥-٣٥٦) والنكت (ص٣٥٤) للحافظ ابن حجر

(٢) اسمه "الفصل للوصل المدرج في النقل "

(٣) قد أبان محقق كتاب الفصل للوصل في مقدمته (١١٨/١-١٢٨) هذا الكلام بياناً جيداً

(٤) انظر تدريب الراوي (٤١٨/١) وفتح المغيث (١٥٤/٢)

واصطُلح عَلَى أنَّ "حدَّثَني[١]" لِمَا سَمِعتَ منه وحدَك، و "حدَّثَنا" لِمَا سَمِعتَه معَ غيرك[٢]. وبعضُهم سَوَّغ "حدَّثَنا" فيما قرأه هو على الشيخ[٣].

وأما "أخبَرَنا"، فصادِقةٌ على ما سَمِع من لفظ الشيخ، أو قرأه هو، أو قرأه آخَرُ على الشيخ وهو يَسمع[٤]. فلفظُ الإخبار أعمُّ من التحديث. و "أخبرني" للمنفرِد. وسَوَّى المحقِّقون - كمالك والبخاريّ[٥] - بين "حدَّثنا" و "أخبرنا" و "سَمِعتُ" ، والأمرُ في ذلك واسع.

---

(١) قال السخاوي في فتح المغيث (١٥٨/٢) حدثني بعد سمعت ولا توازيها لكون حدثني كما قال شيخنا قد تطلق في الإجازة اهـ بتصرف.

(٢) انظر التقريب مع التدريب (٤٣٥/٢-٤٣٦) وفتح المغيث (٣٦١/٢) وما بعدها .

(٣) ممن سوغ هذا الزهري ومالك وابن عيينة ويحي القطان والبخاري وجماعات من المحدثين ومعظم الحجازيين والكوفيين ومنعه ابن المبارك ويحي بن يحي التميمي وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم انظر التقريب للنووي مع التدريب (٤٢٩/١-٤٣٠)

(٤) فرقوا بين ما قرأه على الشيخ وبين ما قرأه آخر على الشيخ وهو يسمع فالأول يقول فيه أخبرني والثاني يقول فيه أخبرنا قال السيوطي: وهذا أولى ليتميز ما قرأه بنفسه وما سمعه بقراءة غيره . انظر تدريب الراوي (٤٣٦/١-٤٣٧)

(٥) وكذا الزهري وابن عيينة ويحي القطان وجماعات من المحدثين ومعظم الحجازيين والكوفيين انظر التقريب مع التدريب (٤٢٩/١-٤٣٠)

فأمَّا "أنبأنا" و "أنا"[١]، فكذلك،

لكنها غلَبتْ في عُرف المتأخرين[٢] عَلَى الإجازة[٣]. وقولُه تعالى: ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ دَالٌّ على التَّساوِي. فالحديثُ والخبرُ والنَّبأُ مُترادِفات[٤]. وأما المغاربة فيُطلقون: "أخبرَنا"، عَلَى

---

(١) أنا اختصار أخبرنا كما في مقدمة شرح مسلم للنووي (٣٨/١)

(٢) المتأخرون هم من بعد الخمسمائة قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (ص ٢٢٦)

(٣) انظر النزهة (ص ١٧١)

(٤) أي من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين أما على اصطلاح المتأخرين فلا بل يجعلون الإنباء للإجازة كما سبق وانظر النزهة (ص١٧١).

والترادف :هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد انظر التعريفات "(ص٥٦) للجرجاني

قلت: والمثال على هذا هو ما ذكره المؤلف من أن الحديث والخبر والنبأ بمعنى واحد فهذا هو الترادف قال المؤلف في السير (٤٦١/١٧) ....ثم إطلاق الإخبار على ما هو بالإجازة مذهب معروف قد غلب استعماله على محدثي الأندلس وتوسعوا فيه اهـ.

ما هو إجازة، حتى إنَّ بعضهم يُطلقُ في الإجازة: "حدَّثَنا"! وهذا تدليس(١). ومِن الناس مَن عَدَّ "قال لنا" إِجازَةً ومُناوَلةً(٢).

ومِن التدليس أن يقولَ المحدِّثُ عن الشيخ الذي سَمِعَه(٣)، في أماكنَ لم يَسمَعْها: "قُرِئَ عَلَى فلان: أخبَرَك فلان". فربما فَعَل ذلك

---

(١) هو أبو نعيم الأصبهاني كما في النكت (٣/٥٤٠) للزركشي لكن الذي في سير أعلام النبلاء (١٧/٤٦٠) والمعرفة (ص٢٨١) لابن الصلاح والميزان للذهبي ترجمة أحمد بن عبد الله أبي نعيم الذي في هذه المصادر أنه كان يقول أخبرنا فيما يرويه بالإجازة لا حدثنا بل قد بين اصطلاحه في هذا كما في المعرفة (٢٨١) لابن الصلاح فقد نقل عن أبي نعيم أنه قال أنا إذا قلت "حدثنا فهو سماعي وإذا قلت أخبرنا على الإطلاق فهو إجازة من غير أن أذكر فيه إجازة أو كتابة أو كتب إلي أو أذن لي في الرواية عنه اهـ ومن أجل هذا دافع عنه السخاوي في فتح المغيث (٢/٣٠٧) حيث قال ...فبعد بيان اصطلاحه لا يكون مدلساً ...الخ

(٢) نقل هذا ابن منده عن البخاري رحمه الله ورد عليه الزركشي في النكت (٣/٤٧٩)

(٣) أي قد سمع منه ولكن في هذا الموضع ما سمع منه فالدارقطني قد سمع من أبي القاسم البغوي ولكن في هذا الموضع ما سمع منه وأوهم أنه سمعه منه قال أبو الفضل ابن طاهر كان له أي للدار قطني مذهب خفي في التدليس فذكر هذا ومن أجل هذا جعله الحافظ ابن حجر رحمه الله في المرتبة الأولى من مراتب

الدارقطنيُّ، يقولُ: "قُرئ عَلَى أبي القاسم البغوي: أخبرك فلان". وقال أبو نُعَيم: "قُرِئ عَلَى عبد الله بن جعفر بن فارس: حدثنا هارون بن سليمان". ومِن ذلك: "أخبرنا فلانٌ مِن كتابِه[١]"، ورأيتُ ابنَ مُسَيَّب يفعله! وهذا لا ينبغي، فإنه تدليس، والصوابُ قولُك: "في كتابه"

ومِن التدليس أن يكون قد حَضَر طِفْلاً على شيخٍ وهو ابنُ سنتينِ أو ثلاث، فيقول: "أنبأنا فلان"، ولم يقل: "وأنا حاضر". فهذا الحضورُ العَرِيُّ عن إذنِ المُسْمِع[٢] لا يُفيد اتصالاً، بل هو دون الإجازة[٣]،

المدلسين وهم من لا يوصف بذلك إلا نادراً انظر تعريف أهل التقديس (ص٨٨)

(١) فيوهم بهذه العبارة أنه أخبره من كتابه وهو يسمع وهو إنما أرسل له كتاباً فيه بعض أحاديثه فكان حقه أن يقول في كتابه.

(٢) أي عن الإجازة أما إذا أجاز الشيخ للطفل ولو كان دون التمييز فإن هذه الإجازة صحيحة انظر التقريب مع التدريب (٤٥٩/١) والمعرفة (ص٢٧٣ــ٢٧٤)

(٣) الإجازة: لغة مصدر مأخوذ من التجوز وهو التعدي كأنه عدى روايته حتى أدخلها إلى المروي عنه وقيل من المجاز كأن القراءة والسماع هي الحقيقة وما عداها مجاز وقيل من الجواز بمعنى الإباحة فإنه أباح المجيز من أجازه أن يروي عنه وأذن له في ذلك انظر توضيح الأفكار (٣٠٩/٢)

فإن الإجازة نوعُ اتصالٍ عند أئمة[١] وحضورُ ابنِ عامٍ أو عامَيْنَ إذا لم يَقترن بإجازةٍ كلا شيءَ، إلا أن يكون حضورُه على شيخٍ حافظٍ أو محدِّثٍ وهو يَفْهَمُ ما يُحَدِّثُه . فيكون إقرارُه بكتابةِ اسمِ الطفل بمنزلةِ الإذن منه له في الرواية.

ومن صُوَر الأداء: "حدَّثَنا حَجَّاجُ بن محمد قال: قال ابن جُرَيج". فصيغةُ "قال" لا تدلُّ على اتصال[٢].

وقد اغتُفِرَتْ في الصحابة، كقول الصحابيّ: "قال رسول الله - ﷺ- ". فحُكْمُها الاتصالُ، إذا كان مِمَّن تُيُقِّنَ سَمَاعُه من رسول الله - ﷺ -. فإن كان لم يكن له إلا مُجَرَّدُ رُؤْية، فقولُه: "قال رسول الله - ﷺ - "

واصطلاحاً: إذن في الرواية لفظا أو خطا يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً انظر تدريب الراوي (١/٤٦٧)

(١) وهي أنواع انظرها في التقريب مع التدريب (١/٤٤٧ــ٤٦٧)

(٢) أي ليست صريحة بالاتصال ولاهي صريحة في عدم الاتصال وحكمها حكم عن
وهو أنها محمولة على الاتصال بشرط أن يكون قائلها بريئاً من التدليس
أما بالنسبة لحجاج بن محمد المصيصي فروايته عن ابن جريج يقال محمولة على الاتصال فقد كان أثبت الناس في ابن جريج وقد كان قرأ عليه فكان يقول حدثنا ابن جريج ثم ترك ذلك فصار يقول قال ابن جريج كما في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (١/٣٦٠ــ٣٦١)

محمولٌ على الإرسال[١]. كـ: محمود بن الرَّبيع[٢]، وأبي أُمَامة بن سَهْل[٣]، وأبي الطُّفَيل[٤]، ومروان[٥].

وكذلك "قال" مِن التابعيّ المعروفِ بلقاء ذلك الصحابي، كقول عُروة: "قالت عائشة"، وكقولِ ابن سيرين: "قال أبو هريرة". فحُكمُه الاتصال[٦].

---

(١) لكنه مقبول في حكم الموصول بالإجماع قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص٤٦) وقد حكى بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة اهـ

(٢) قال الحافظ في التقريب: صحابي صغير وجل روايته عن الصحابة اهـ

(٣) هو أسعد بن سهل بن حنيف قال الحافظ في التقريب : معدود في الصحابة له رؤية ولم يسمع من النبي ﷺ اهـ

(٤) هو عامر بن واثلة الليثي ولد عام أحد ورأى النبي ﷺ وروى عن أبي بكر فمن بعده وعُمِّر إلى أن مات سنة عشر ومائة على الصحيح وهو آخر من مات من الصحابة قاله مسلم وغيره اهـ من التقريب.

(٥) مروان هو ابن الحكم الأموي قال الحافظ : لا تثبت له صحبة اهـ

قلت: فعلى هذا فَذِكْرُ الحافظ الذهبي رحمه الله له هنا غير صواب لأنه تابعي وإنما تقبل مراسيل الصحابة فقط والله أعلم .

(٦) بشرط أن يكون هذا التابعي بريئاً من التدليس .

وأرفَعُ من لفظةِ "قال": لفظةُ "عن". وأرفَعُ مِن "عن": "أخبرنا"، و "ذَكَر لنا"، و "أنبأنا". وأرفعُ من ذلك: "حدَّثَنا"، و "سَمِعتُ"(١). وأما في اصطلاح المتأخرين، فـ "أنبأنا"، و "عن"، و "كَتبَ إلينا": واحِدٌ.

(٢٢) المقلوب(٢):

---

(١) انظر تدريب الراوي (١/٤١٩ــ٤٢٣)

(٢) المقلوب لغة : اسم مفعول من قلب الشيء إذا صرفه عن وجهه .

وأما اصطلاحاً : فإنه ينقسم الى قسمين ١ قلب في الإسناد ٢ وقلب في المتن.

❁ فالقلب في الإسناد يقع على وجهين

الأول : أن يقدم أو يؤخر في الأسماء كمرة بن كعب وكعب بن مرة لأن اسم أحدهما اسم لأبي الآخر .

والثاني : أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه آخر في طبقته .

قال العراقي: مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً " إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام " الحديث ... فهذا حديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش فإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه هكذا خرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبدالحميد وعبدالعزيز الدراوردي كلهم عن سهيل .

❁ وأما القلب في المتن فإنه يقع على وجهين أيضاً .

الأول : أن يجعل كلمة منه في غير موضعها

مثاله حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه ففيه " ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله " فهذا مما انقلب على أحد الرواة وانما هو " حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه " كما في الصحيحين .

والثاني : أن يأخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر وبالعكس .

مثاله ما رواه الخطيب حدثني ابن أبي الحسن الساحلي أنا أحمد بن حسن الرازي سمعت أبا أحمد بن عدي يقول سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا الى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر واسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوه الى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري وأخذوا الوعد للمجلس فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وعيرهم ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب اليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: لا أعرفه فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون الرجل فهم ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم ثم انتدب اليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري: لا أعرفه فلم يزل يلقي إليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول : لا أعرفه ثم انتدب اليه الثالث والرابع الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت الى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو

هو ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطُّ[١] من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْنٍ آخَرَ بعدَه[٢]. أو: أن يَنقلِبَ عليه اسمُ راوٍ، مِثْل مُرَّة بن كعب بـ كعب بن مُرَّة، وسَعْد بن سِنان بـ سِنَان بن سَعْد[٣]. فَمَن فعَلَ ذلك خطأً، فقريب. ومَن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على

كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل قال السخاوي لا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم انظر فتح المغيث (٣٢١/١) والنكت (ص٣٧١) والنزهة (ص١٢٥ــ١٢٦) وتدريب الراوي (٣٤٢/١ــــ٣٤٦) وحاشية توضيح الأفكار (٩٨/٢ــــ١٠٠) لمحمد محيي الدين.

(١) أي: يفر انظر القاموس (ص٨٩١)

(٢) تقدم أن هذا وجه من القلب في المتن .

(٣) هذا من القلب في السند كما سبق

إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث(١)، وهو الذي يقال في حَقّه: "فلانٌ يَسرِقُ الحديث(٢)".

ومِن ذلك: أن يَسْرِقَ حديثاً ما سَمِعَه، فيدَّعِي سماعَهُ مِن رجل(٣). وإن سَرَق، فأَتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يَثْبُت سنَدُه، فهو أخفُّ جُرماً مِمَّن سَرَق حديثاً لم يصحَّ متنُه، وركَّب له إسناداً صحيحاً(٤)، فإن هذا نوعٌ من

---

(١) وهو يفعل هذا من أجل الإغراب وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي وقد تقدم حكاية ما فعله وأبو إسماعيل إبراهيم ابن أبي حية اليسع وبهلول بن عبيد الكندي انظر تدريب الراوي (٣٤٢/١)

(٢) قال السخاوي: وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفرد به فيسرقه الفاعل منه اهـ من فتح المغيث (٣٢٠/١)

(٣) قال السخاوي رحمه الله في فتح المغيث (٢/ ١٢٥) سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث أو يكون الحديث عرف براو، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته اهـ

(٤) أي: إن من ركب إسناداً ضعيفاً لحديث ضعيف أخف إثماً وأهون جرماً ممن ركب إسناداً صحيحاً لمتن ضعيف انظر شرح الموقظة (ص١٦٢) للعوني .

الوضع والافتراء. فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظمُ إثماً، وقد تبوَّأَ بيتاً في جهنم[١]!

وأمَّا سَرِقَةُ السَّماع وادّعاءُ ما لم يَسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذبٌ مجرَّد، ليس مِن الكذب على الرسول - ﷺ -، بل مِن الكذب عَلَى الشيوخ. ولن يُفلِحَ مَن تعاناه، وقلَّ مَن سَتَر الله عليه منهم! فمِنهم مَنْ يَفتضِحُ في حياتِه، ومنهم من يَفتَضِحُ بعدَ وفاتِه. فنسألُ الله السَّتر والعفو.

---

(١) لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم" من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" وهو حديث متواتر قال أبو موسى المديني يرويه نحو مائة من الصحابة انظر فتح الباري (١/٢٦٨ــــ٢٦٩)

فصل

لا تُشتَرَطُ العدالةُ حالةَ التحمُّل، بل حالةَ الأداء. فيَصِحُّ سماعُهُ كافراً، وفاجراً، وصَبيّاً[١]. فقد رَوَى جُبَير بن مُطْعِم - رضي الله عنه - أنه سَمِعَ النبيَّ - ﷺ - يقرأ في المغرب بـ "الطُّوْر[٢]"، فسَمِعَ ذلك حالَ شِرْكِه، ورَوَاه مُؤْمِناً.

---

(١) أما مسألة تحمل الصبي قبل البلوغ فقد منعه أقوام فأخطأوا لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين وعبد الله بن الزبير وابن عباس والنعمان بن بشير والسائب بن يزيد والمسور بن مخرمة وغيرهم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده بل إن ابن تيمية رحمه الله ينقل عن القاضي أنه نقل إجماع السلف على عملهم بأخبار هؤلاء أما بالنسبة لتحمل الكافر قبل إسلامه فلم يجر خلاف في قبوله والله أعلم .انظر "تدريب الراوي"(٤١٣/١) والمعرفة (ص٢٤٧) والمسودة (٥١٣/١)بتحقيق الذروي

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٤)ومسلم(٤٦٣)

واصطلح المحدِّثون على جَعْلِهم سَمَاعَ ابن خمس سنين: سَمَاعاً، وما دونها: حُضُوراً[١]. واستأنَسُوا بأنَّ محموداً عَقَل مَجَّةً[٢] ، ولا دليلَ فيه[٣]. والمعتبَرُ فيه إنما هو أهليةُ الفهم والتمييز[٤].

---

(١) قال النووي رحمه الله: ونقل القاضي عياض رحمه الله أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين وعلى هذا استقر العمل والصواب اعتبار التمييز فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزا صحيح السماع وإلا فلا وروي نحو هذا عن موسى بن هارون وأحمد بن حنبل اهـ انظر التقريب مع التدريب (١/٤١٥ــــ٤١٦)

(٢) أخرجه البخاري (١١٨٥)ومسلم عقب حديث رقم (٦٥٧) من حديث محمود بن الربيع الأنصاري أنه عقل رسول الله ﷺ وعقل مجة مجها في وجهه من بئر كانت في دراهم .

(٣) لأنه لا يلزم من عقل محمود المجة في هذا السن أن تمييز غيره مثل تمييزه بل قد ينقص عنه وقد يزيد ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسنه أقل من ذلك ولا يلزم من عقل المجة عقل غيرها مما يسمعه قاله السيوطي في تدريب الراوي (١/٤١٦)

(٤) وهذا هو الذي رجحه ابن الصلاح والنووي والقسطلاني انظر تدريب الراوي (١/٤١٦)

(١) مسألة:

يَسُوغُ التصرُّفُ في الإسناد بالمعنى[١] إلى صاحب الكتابِ أو الجزء[٢]. وكرِهَ بعضُهم أن يزيدَ في ألقابِ الرواة في ذلك، وأن يزيدَ تاريخَ سماعِهم، وبقراءةِ مَن سَمِعُوا، لأنه قَدْرٌ زائدٌ عَلَى المعنَى.

ولا يَسُوغُ، إذا وَصَلْتَ إلى الكتاب أو الجزء[٣]، أن تَتصرَّفَ في تغيير أسانيدِه ومُتُونِه. ولهذا قال شيخنا ابنُ وهب[٤]: "ينبغي أن يُنظَرَ فيه: هل يَجبُ؟ أو هو مُستَحْسَن؟ وقُوِّى بعضُهم الوجوبَ، مع تجويزهم الروايةَ بالمعنى، وقالوا: ما لَهُ أن يُغيِّر التصنيفَ. وهذا كلامٌ فيه ضَعف.

---

(١) لكن ينبغي أن يحفظ فيه شروط الرواية بالمعنى انظر الاقتراح (ص:٢٤٣)

(٢) كأن يكون في الإسناد مثلاً حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي فتختصر فتقول حدثنا الحميدي فهذا جائز لأنه بالمعنى أما ألفاظ الأداء فليس لإنسان فيما يجده في الكتب المؤلفة أن يبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه أخبرنا بحدثنا ونحو ذلك انظر المعرفة (ص٢٥٩) لابن الصلاح رحمه الله.

(٣) أي الذي ترويه كصحيح البخاري مثلاً .

(٤) هو ابن دقيق العيد قال هذا في الاقتراح (ص٢٤٥)

أمَّا إذا نقلنا من "الجزء" شيئاً إلى تصانيفِنا وتخارِيجِنا، فإنه ليس في ذلك تَغْيِيرٌ للتصنيف الأول[١]". قلتُ: ولا يَسُوغُ تغييرُ ذلك إلا في تقطيع حديثٍ[٢]، أو في جَمْعِ أحاديثَ مفرَّقةٍ إسنادُها واحد. فيقال فيه: "وبِهِ إلى النبي - ﷺ[٣] - ".

---

(١) قال الحافظ العراقي رحمه الله في التقييد (ص١٦٧) متعقباً هذا الكلام وما ذكره أي ابن دقيق العيد من أنه يقتضي تجويزه فيما ينقل من المصنفات المتقدمة إلى أجزائنا وتخارجينا ليس بمسلم بل آخر كلام ابن الصلاح يشعر أنه إذا نقل حديث من كتاب وعزي إليه لا يجوز فيه الإبدال سواء نقلناه في تأليف لنا أو لفظاً والله أعلم.

قلت: وهذ هو الصواب أنه لا يجوز الابدال هذا في الحديث أما إذا كان من كلام المصنف فأردت أن تغير أو تبدل بما لا يغير المعنى فلا بأس مع بيان ذلك وهذا يلاحظ كثيرا من نقل بعض أهل العلم أنهم يتصرفون في كلام من نقلوا عنه والله أعلم .

(٢) كأن يكون حديثاً طويلاً فيأخذ منه ما يريده ويترك بقيته.

(٣) كما فعله الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٢/٣١٢ـــ٣١٩) في نسخة همام بن منبه عن أبي هريرة أخرجها من طريق عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن همام به ومجموع الأحاديث التي أخرجها بهذه النسخة (١٣٧) حديثاً .

(٢) مسألة:

تَسمَّحَ بعضُهم أن يقول: "سَمِعتُ فلاناً" فيما قَرَأه عليه، أو يَقرؤُه عليه الغيرُ. وهذا خلافُ الاصطلاح(١)، أو من بابِ الرواية بالمعنى. ومنه قولُ المؤرِّخين : "سَمِع فلاناً وفلاناً(٢)".

(٣) مسألة:

إذا أَفرَد حديثاً مِن مِثْل "نسخة هَمَّام(٣)"، أو "نسخة أبي مُسْهِر(٤)": فإنْ حافَظَ على العبارة، جاز وِفاقاً، كما يقول مسلم:

---

(١) لأن سمعت اصطلح على أنها لما سمع من لفظ الشيخ أما إذا قرأ على الشيخ أو قرئ عليه وهو يسمع فيقول أخبرنا أو قرأت على فلان أو قرئ عليه وأنا أسمع.

(٢) أي : أن بعضهم يؤرخ فيقول عن الراوي سمع فلاناً وفلاناً وهو لم يسمع منهما وإنما قرأ عليهما وهذا من باب التسامح .

(٣) همام هو ابن منبه الصنعاني أبو عتبة أخو وهب ثقة من رجال الجماعة اهـ من التقريب

قلت : ونسخته قد سبق الإشارة إليها.

(٤) هو عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي ثقة فاضل من رجال الجماعة اهـ من التقريب

"فذكَرَ أحاديثَ، منها: وقال رسولُ - ﷺ - ". وإلا فالمحقِّقون على الترخيصِ في التصريفِ السائغِ[١].

(٤) مسألة:

اختصارُ الحديث وتقطيعُه جائزٌ إذا لم يُخِلَّ معنىً. ومِن الترخيصِ تقديمُ مَتْنٍ سَمِعَهَ على الإسناد، وبالعكس. كأن يقول: "قال رسولُ الله - ﷺ -: (النَّدَمُ تَوْبَةٌ[٢]) .

قلت : وهي من النسخ التي رواها الحافظ ابن حجر رحمه الله بإسناد له انظر في المجمع المؤسس (١/٥٢٥ــ٥٢٦) رقم (٤٤٢)

(١) وممن كان يصنع ذلك الإمام البخاري رحمه الله انظر المقنع (١/٣٨٦ــ٣٨٧)

(٢) حديث صحيح أخرجه أحمد (٣٥٦٨) وابن ماجه (٤٢٥٢) وأبو يعلى (٤٩٦٩) من طريق ابن عيينة عن عبد الكريم وهو الجزري قال أخبرني زياد بن أبي مريم عن عبد الله بن معقل بن مقرن قال دخلت مع أبي على عبد الله بن مسعود فذكره مرفوعاً وقد اختلف على عبد الكريم الجزري فيه فبعضهم رواه عنه عن زياد بن أبي مريم وبعضهم رواه عنه عن زياد بن الجراح ورجح الثاني أبو حاتم في العلل (٢/١٠١) والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ترجمة زياد بن أبي مريم فعلى هذا فالإسناد صحيح لأن ابن الجراح ثقة وثقه النسائي وغيره وفي الباب عن عائشة وابن عباس وأنس ووائل بن

أخبَرَنا به: فلان، عن فلان[١]".

(٥) مسألة:

إذا ساقَ حديثاً بإسنادٍ، ثم أَتبعَه بإسنادٍ آخَرَ وقال: "مِثْله"، فهذا يجوزُ للحافظ المميِّز للألفاظ. فإن اختلَف اللفظُ، قال: "نحوه"، أو قال: "بمعناه"، أو "بنحوٍ منه[٢]".

حجر وأبي سعد الأنصاري وأبي هريرة وانظر حاشية مسند أحمد (٦/٣٧ــ٤٠)

(١) وممن يصنع هذا كثيراً الإمام البيهقي رحمه الله .

(٢) يعني لا يقول مثله إلا إذا كانا متفقين باللفظ أما إذا لم يتفقا في اللفظ واتفقا في المعنى فيقول في مثل هذا نحوه وانظر سؤلات السجزي للحاكم (ص١٢٨ــ١٢٩)

(٦) مسألة:

إذا قال: "حدَّثَنا فلانٌ مذاكَرَةً"، دَلَّ على وَهْنٍ مَّا، إذْ المذاكرةُ يُتَسمَّحُ فيها[١]. ومِن التساهلِ السَّماعُ من غير مقابلة[٢]: فإن كان كثيرَ الغَلَط[٣]، لم يَجُز. وإن جَوَّزْنا ذلك، فيَصِحُّ فيما صَحَّ مِن الغلط دون

---

(١) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في اختصار علوم الحديث (٤٢٠ــ٤٢١) فرع : الرواية في حال المذاكرة هل يجوز الرواية بها حكى ابن الصلاح عن ابن مهدي وابن المبارك وأبي زرعة المنع من التحديث بها لما يقع فيها من المساهلة والحفظ خوان

قال ابن الصلاح: فإذا حدث بها فليقل حدثنا فلان مذاكرة أو في المذاكرة ولا يطلق ذلك فيقع في نوع من التدليس والله أعلم اهـ باختصار

قلت: وهذا الذي ذكره ابن الصلاح هو الصواب ويحمل كلام ابن مهدي ومن معه على من أطلق ثم إنه ينبغي لمن أراد أن ينقل ما يورده المحدث في المذاكرة أن يعلمه حتى يتحرى في ضبط لفظه والله أعلم وانظر الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع (٢/٣٦ــ٣٧)

(٢) المقابلة هي معارضة المكتوب بالأصل ومعنى ذلك أن من التساهل أن أكتب ما أريد أن أرويه عن الشيخ ثم لا أعارضه وأقابله على كتاب الشيخ وأعتمد على كتابتي فقط انظر شرح الموقظة (١٧٠ــ١٧١) للعوني .

(٣) أي في كتابته فهذا لا يصح له أن يروي بعد ذلك من هذا المكتوب الذي لم يقابله .

المغلوط[١]. وإن نَدَر الغَلَطُ، فُمُحتَمَلٌ[٢]. لكن لا يجوزُ له فيما بعدُ أن يُحدِّث مِن أصلِ شيخِه[٣].

(٢٣) آدابُ المحدِّث:

تصحيحُ النيَّةِ من طالب العلم متعيِّنٌ. فَمَن طَلَب الحديثَ للمكاثرة، أو المفاخرة، أو ليَروِيَ، أو لِيتناوَلَ الوظائفَ، أو ليُثْنَى عليه وعلى معرفتِه: فقد خَسِر[٤]. وإنْ طلَبَه لله، وللعمل به، وللقُربةِ بكثرة الصلاة على نبيِّه - ﷺ

---

(١) قال العوني في شرحه (ص:١٧١) هذه العبارة فيها شيء من الغموض لكن الذي يظهر لي من معناها أنه إن جوزنا الرواية من غير مقابلة فإنما نجوزها مع وقوع الغلط فيما لو كان الغلط أصليا من أصل الرواية أو من أصل الشيخ نفسه أما الغلط الحادث الذي هو من قبل الناسخ نفسه فهذا لا يصح اهـ

(٢) أي: إن قل الخطأ في هذا المكتوب الذي لم يقابل فيتسامح في هذا .

(٣) لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الرواة عنه وإلى تخطئة المصيب وتصويب المخطئ والله أعلم .

(٤) لحديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:" **لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء ولا لتماروا به السفهاء ولا تخيروا به المجالس فمن فعل ذلك فالنار النار** "

أخرجه ابن ماجه (٢٥٤) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في " صحيح الترغيب " (١٠٧) في أحاديث كثيرة في هذا الموضوع المهم في هذا الكتاب المبارك .

-، ولنفعِ الناس: فقد فاز. وإن كانت النيَّةُ ممزوجةً بالأمرينِ: فالحكمُ للغالب.

وإن كان طَلَبَه لفَرْطِ المحبةِ فيه[١]، مع قطع النظر عن الأجْرِ، وعن بني آدم: فهذا كثيراً ما يَعتري[٢] طلبةَ العُلُوم، فلعلَّ النيَّةَ[٣] أن يَرزُقَها اللهُ بعدُ[٤]. وأيضاً فمَن طَلَب العلم للآخِرة: كَسَاهُ العِلمُ خَشْيَةً لله ، واستكَانَ[٥] وتواضَعَ. ومَن طَلَبَه للدنيا: تكبَّرَ به وتَكَثَّر وتجبَّر، وازدَرَى[٦] بالمسلمين العامَّة، وكان عاقبةُ أمرِه إلى سِفَالٍ وحَقَارة.

---

(١) أي: في العلم .
(٢) أي: يصيب .
(٣) أي الصالحة .
(٤) قال حبيب بن أبي ثابت " طلبنا هذا الأمر وليس لنا فيه نية ثم جاءت النية بعد أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم " (٣٨٠) قال المحقق : صحيح.
قلت : وجاء نحوه عن معمر والثوري وابن عيينة وانظر المصدر المذكور.
(٥) استكان أي خضع وذل " القاموس " (ص ١٥٥٦)
(٦) أي : احتقر .

فليحتسِب المحدِّثُ بحديثِه، رجاءَ الدخولِ في قوله - ﷺ -: (**نَضَّرَ اللهُ امرءاً سَمِعَ مقالتي فوعاها، ثم أدَّاها إلى مَن لم يَسمعها**[١]) .

وَلْيَبْذُلْ نفسَه للطلبةِ الأخيار، لا سيما إذا تَفرَّد[٢]. وَلْيَمْتَنِعْ[٣] مع الهَرَمِ وتغيُّرِ الذهن. وَلْيَعْهَد[٤] إلى أهله وإخوانه حالَ صحته: أنكم متى رأيتموني تغيَّرتُ، فامنَعُوني مِن الرواية[٥].

فمن تَغيَّرَ بسُوءِ حفظٍ، وله أحاديثُ معدودة قد أَتقَنَ روايتَها[٦] : فلا بأس بتحديثِه بها زمنَ تغيُّره. ولا بأس بأن يُجيزَ مروِيَّاتِه حالَ تغيُّره،

---

(١) هذا الحديث بحثه الشيخ العباد في رسالة مستقله وهي ضمن مجموع كتبه ورسائله (٣/٢٩٩-٤٩١) قال في ختمتها : خلاصة هذا البحث أن الحديث متواتر عن رسول الله ﷺ رواه عنه أربعة وعشرون صحابياً خرجه سبعة وثلاثون إماما خرج في أكثر من خمسة وأربعين كتابا بلغت طرقه سبعة وخمسين طريقا ومائة طريق اهـ

(٢) أي : اذا تفرد بعلم من العلوم .

(٣) أي عن التحديث والتدريس .

(٤) والعهد الوصية والتقديم الى المرأ في الشيء " القاموس " (ص٣٨٧)

(٥) وقد فعل هذا مع جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي فنفعهم ذلك كثيرا وحديثهم صحيح مطلقاً من غير تفصيل .

(٦) أي : أتقنها بسبب الإدمان عليها .

فإنَّ أصولَه مضبوطةٌ ما تغيَّرَتْ، وهو فَقَدْ وَعَىَ ما أجاز. فإن اختَلَط وخَرِفَ، امتُنِعَ مِن أخْذِ الإجازةِ منه.

ومِن الأدب أن لا يُحَدِّثَ مع وجودِ مَن هو أَولَى منه، لِسِنِّه وإتقانِه(١). وأن لا يُحَدِّث بشيءٍ يرويه غيرُه أعلى مِنه. وأن لا يَغُشّ المبتدئين ، بل يَدُلّهم على المُهِمّ، فالدِّينُ النصيحة(٢). فإنْ دَلَّهم على مُعَمَّرٍ عامِّيٍّ(٣)، وعَلِمَ قُصورَهم في إقامةِ مروِيَّاتِ العامِّيِّ، نَصَحهم ودَلَّهم على عارفٍ يَسمعون بقراءتِه(٤)، أو حَضَر مع العامِّيِّ ورَوَى بنُزولٍ، جَمْعاً بين الفوائد.

ورُوي أنَّ مالكاً رحمه الله كان يَغتسِلُ للتحديث، ويَتبخَّرُ، ويتطيَّبُ، ويَلبَسُ ثيابَه الحسنة، ويَلزمُ الوَقارَ والسَّكينة، ويَزْبُرُ(٥)

---

(١) هذا ليس على إطلاقه فربما كان هذا الأولى لا يكفي وحده لحاجة الناس بل يحتاج إلى تعاون معه .

(٢) وقد تقدم .

(٣) أي : عنده أسانيد عالية .

(٤) حتى لا يقرؤوا عليه خطأ.

(٥) أي : ينتهر ويمنع وينهى القاموس (ص٥٠٩)

مَن يَرفعُ صوتَه، ويُرَتِّلُ الحديث[١].

وقد تَسَمَّح الناسُ في هذه الأعصار بالإسراع المذموم[٢]، الذي يَخفَى معه بعضُ الألفاظ. والسماعُ هكذا لا ميزة له على الإجازة[٣]، بل الإجازةُ صِدْقٌ. وقولُك: "سَمِعتُ - أو قرأتُ - هذا الجزءَ كلَّه" مع التَّمْتَمَةِ[٤] ودَمْجِ بعض الكلمات[٥]: كَذِبٌ.

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٨٥)رقم (٨٣٠)والخطيب في الجامع (٣٨٨/١رقم ٩٠٣) من طريق أبي بكر الأعين حدثنا منصور أبو سلمة الخزاعي قال كان مالك بن أنس إذا أراد أن يخرج يحدث توضأ وضوءه للصلاة ولبس أحسن ثيابه ولبس قلنسوة ومشط لحيته فقيل له في ذلك فقال : أوقر حديث رسول الله ﷺ وهذا إسناد صحيح

(٢) أي في القراءة .

(٣) أي : لا فضل له على الإجازة .

(٤) التمتمة رد الكلام إلى التاء والميم أو أن تسبق كلمته إلى حنكه الأعلى القاموس (ص١٤٠٠)

(٥) أي : إدخال بعضها في بعض "قاموس" (ص:٢٤٢)

وقد قال النَّسائيُّ في عِدَّةِ أماكنَ مِن صحيحه[١]: "وذَكَرَ كلمةً معناها: كذا وكذا". وكان الحُفَّاظُ يَعقِدون مجالسَ للإملاء، وهذا قد عُدِمَ اليومَ. والسَّماعُ بالإملاء يكون مُحَقَّقاً ببيانِ الألفاظِ للمُسمع والسامع.

ولْيجتنِبْ روايةَ المشكلات، مِمَّا لا تحملُه قلوبُ العامَّة. فإن رَوَى ذلك، فليكن في مجالس خاصة[٢]. وَيَحرُمُ عليه روايةُ الموضوع، وروايةُ المطروح، إلا أن يُبَيِّنه للناسِ ليَحْذَرُوه.

---

(١) وصف سنن النسائي الصغرى بالصحة فيه تساهل كما أبانه غير واحد من أهل العلم.

(٢) قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه (٢٩٧/١) فتح ط السلام باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألا يفهموا وقال علي : حدثو الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله حدثنا عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك ثم ذكر حديث معاذ رضي الله عنه وفيه أفلا أخبر بها الناس فيستبشروا قال إذاً يتكلوا .

❁ **الثقة:**

تُشتَرَطُ العدالةُ في الراوي، كالشاهد. ويمتازُ الثقةُ بالضبطِ والإتقان. فإن انضافَ إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ، فهو حافظٌ[١].

والحُفَّاظُ طبقات[٢]:

١- في ذِرْوَتِها: أبو هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٣] -.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في النكت (ص٥٤) فللحافظ في عرف المحدثين شروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظاً وهو الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم والمعرفة بالتجريح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره مع استحضار الكثير من المتون فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظاً اهـ

(٢) الطبقة في اللغة القوم المتشابهون .
وفي الاصطلاح : قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر أو يقاربوا شيوخه اهـ من تدريب الراوي (٩٠٩/٢)

(٣) هو الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه رجح شيخنا الإمام الوادعي رَحِمَهُ اللهُ أنه لم يثبت في اسمه شيء مات سنة ٧ وقيل ٥٩ وهو ابن ٧٨ سنة

٢- وفي التابعين كـ: ابنِ المسيَّب[١].

٣- وفي صِغارِهم كـ: الزُّهريّ[٢].

٤- وفي أتباعِهم كـ: سفيان، وشعبة، ومالك[٣]. ثم:

---

(١) وهو سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال بن المديني : لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه مات بعد السبعين وقد ناهز الثمانين روى له الجماعة انظر "تقريب التهذيب".

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه مات سنة ١٢٥ وقيل قبل ذلك بسنة أوسنتين تقريب .

(٣) وهؤلاء من كبار أتباع التابعين فأما سفيان فهو ابن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة مات سنة ١٦١ وله ٦٤ تقريب

وأما شعبة فهو ابن الحجاج أبو بسطام الواسطي ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابد مات سنة ١٦٠ تقريب .

وأما مالك فهو ابن أنس بن مالك الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري : أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر من السابعة مات سنة ١٧٩ وكان مولده سنة ٩٣ تقريب

٥- ابن المبارك، ويحيى بن سعيد، ووكيع، وابن مهدي[١]. ثم:

٦- كأصحابِ هؤلاء، كـ: ابن المَدِيني، وابن مَعِين، وأحمد، وإسحاق، وخَلْق[٢]. ثم:

---

(١) أما بن المبارك فهو عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير مات سنة ١٨١ وله ٦٣ تقريب وأما يحيى بن سعيد فهو أبو سعيد القطان ثقة متقن حافظ إمام قدوة مات سنة ١٩٨ وله ٧٨ تقريب وأما وكيع فهو ابن الجراح أبو سفيان الرؤاسي ثقة حافظ عابد مات سنة ١٩٧ وله ٧٠ تقريب .

وأما ابن مهدي فهو عبد الرحمن بن مهدي العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه مات سنة ١٩٨ وهو ابن ٧٣ تقريب .

(٢) أما ابن المديني فهو علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخاري : ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني مات سنة ٢٣٤تقريب .

وأما ابن معين فهو يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل مات سنة (٢٣٣) بالمدينة النبوية وله بضع وسبعون سنة تقريب .

وأما أحمد فهو ابن محمد بن حنبل الشيباني المروزي أبو عبد الله أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة مات سنة (٢٤١)وله ٧٧ تقريب .

وأما إسحاق فهو بن إبراهيم الحنظلي أبو محمد بن راهويه المروزي ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل مات سنة (٢٣٨)وله ٧٢تقريب .

٧- البخاريّ، وأبي زُرْعَة، وأبي

حاتم، وأبي داود، ومُسْلِم[١]. ثم:

٨- النَّسائيّ، وموسى بن هارون، وصالح جَزَرَة، وابن خُزَيمة[٢]. ثم:

---

(١) أما البخاري فهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله الجعفي جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث مات سنة (٢٥٦)وله ٦٢ سنة تقريب وأما أبو زرعة فهو عبيد الله بن عبد الكريم الرازي إمام حافظ ثقة مشهور مات سنة ٢٦٤ وله ٦٤ تقريب.

وأما أبو حاتم فهو محمد بن إدريس الرازي أحد الحفاظ مات سنة ٢٧٧ تقريب .

وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث السجستاني ثقة حافظ مصنف السنن وغيرها من كبار العلماء مات سنة ٢٦١ تقريب وأما مسلم فهو ابن الحجاج القشيري النيسابوري ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه مات سنة٢٦١ وله ٥٧سنة تقريب .

(٢) أما النسائي فهو أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن الحافظ صاحب السنن مات سنة ٣٠٣ وله ٨٣ وأما موسى بن هارون فهو الحمال ثقة حافظ كبير بغدادي مات سنة ٢٩٤ تقريب وأما صالح جزرة فهو صالح بن محمد الأسدي مولاهم الإمام الحافظ الكبير الحجة محدث المشرق مات سنة ٢٩٣وله ٨٩سنة السير (١٤/٢٣) وأما ابن خزيمة فهو محمد بن إسحاق بن خزيمة الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام إمام الأئمة أبو بكر النيسابوري مات سنة ٣١١ وله ٨٩ سنة السير (١٤/٣٦٥)

٩- ابن الشَّرْقي[١]. ومِمَّن يُوصَفُ بالحفظ والإتقانِ، جماعةٌ من الصحابة والتابعين.

ثم:

١٠- عُبَيد الله بن عمر، وابن عَوْن، ومِسْعَر[٢]. ثم:

١١- زائدة، واللَّيث، وحمَّاد بن زيد[٣]. ثم:

---

(١) ابن الشرقي هو أحمد بن محمد بن الحسن أبو حامد النيسابوري الإمام العلامة الثقة حافظ خراسان مات سنة ٣٢٥ السير (١٥/ ٣٧)

(٢) أما عبيد الله بن عمر فهو ابن حفص العمري ثقة ثبت مات سنة بضع وأربعين ومائة تقريب وأما ابن عون فهو عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن مات سنة ١٥٠ على الصحيح تقريب .

وأما مسعر فهو ابن كدام أبو سلمة الكوفي ثقة ثبت فاضل مات سنة ٣ أو ١٥٥ تقريب

(٣) زائدة هو ابن قدامة أبو الصلت الثقفي الكوفي ثقة ثبت صاحب سنة مات سنة ١٦٠ تقريب .

والليث هو ابن سعد أبو الحارث الفهمي المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور مات سنة ١٧٥ تقريب وحماد بن زيد هو ابن درهم أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت فقيه مات سنة ١٧٩ وله ٨١ سنة تقريب

١٢- يزيد بن هارون، وأبو أسامة، وابن وهب[١]. ثم:

١٣- أبو خيثمة، وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن نُمَير، وأحمد بن صالح[٢]. ثم:

١٤- عَبَّاس الدُّوْرِي، وابن وارَهْ، والترمذيّ، وأحمد بن أبي خَيْثَمة، وعبد الله بن أحمد[٣]. ثم:

---

(١) يزيد بن هارون أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد مات سنة ٢٠٦ وقد قارب ٩٠سنة تقريب

وأبو أسامة هو حماد بن أسامة القرشي مولاهم ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخره يحدث من كتب غيره مات سنة ٢٠١ وهو ابن ٨٠ تقريب .

وابن وهب هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد مات سنة ١٩٧ تقريب .

(٢) أبو خيثمة هو زهير بن حرب النسائي ثقة ثبت روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث مات سنة ٢٣٤ وهو ابن ٧٤ سنة تقريب .

وأبو بكر بن أبي شيبة هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ثقة حافظ صاحب تصانيف مات سنة ٢٣٥ تقريب .

وابن نمير هو محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني أبو عبد الرحمن ثقة حافظ فاضل مات سنة ٢٣٤ تقريب وأحمد بن صالح هو أبو جعفر المصري ثقة حافظ مات سنة ٢٤٨ وله ٧٨ سنة .

(٣) عباس هو ابن محمد بن حاتم أبو الفضل الدوري ثقة حافظ مات سنة ٢٧١ تقريب

١٥- ابنُ صاعِد، وابن زياد النيسابوريّ، وابن جَوْصَا، وابن الأَخْرَم[١].

ثم:

١٦- أبو بكر الإسماعيليّ، وابن عَدِيّ، وأبو أحمد الحاكم[٢]. ثم:

والترمذي هو محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى صاحب الجامع أحد الأئمة مات سنة ٢٧٩ تقريب

وأحمد بن أبي خيثمة هو أحمد بن زهير بن حرب قال الخطيب : كان ثقة عالما متقناً حافظا مات سنة ٢٧٩ السير (٤٩٢/١١)

وعبد الله بن أحمد هو ابن محمد بن حنبل أبو عبد الرحمن ولد الإمام ثقة مات سنة ٢٩٠ وله بضع وسبعون تقريب

(١) ابن صاعد هو يحيى بن محمد بن صاعد أبو محمد الهاشمي الإمام الحافظ المجود محدث العراق مات سنة ٣١٨ وله ٩٠ السير (٥٠١/١٤)

وابن زياد النيسابوري هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام مات سنة ٣٢٤ وله بضع وثمانون سنة السير (٦٥/١٥)

وابن جوصا هو أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف الإمام الحافظ الأوحد محدث الشام مات سنة ٣٢٠ السير (١٥/١٥)

وابن الأخرم هو الإمام الكبير الحافظ الأثري أبو جعفر محمد بن العباس بن أيوب الأصبهاني مات سنة ٣٠١ .

(٢) أبو بكر الإسماعيلي هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الاسلام مات سنة ٣٧١ وله ٩٤ سنة السير (٢٩٢/١٦)

١٧- ابن مَنْدَه، ونحوه[١]. ثم:

١٨- البَرْقَانيّ، وأبو حازم العَبْدَوِيّ[٢]. ثم:

١٩- البيهقيّ، وابن عبد البَرّ[٣]. ثم:

وابن عدي هو أبو محمد عبدالله بن عدي الجرجاني الإمام الحافظ الناقد الجوال مات سنة ٣٦٥ السير (١٥٤/١٦)

وأبو أحمد الحاكم هو محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الإمام الحافظ العلامة الثبت محدث خراسان مات سنة ٣٧٨ وله ٩٣ سنة السير (١٦/ ٣٧٠)

(١) ابن منده هو أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني الإمام الحافظ الجوال محدث الإسلام مات سنة ٣٥٩ السير (٢٨/١٧)

(٢) البرقاني هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي الإمام العلامة الفقيه الحافظ الثبت شيخ الفقهاء المحدثين مات سنة ٤٢٥ السير (١٧/ ٤٦٤)

وأبو حازم العبدوي هو عمر بن أحمد النيسابوري الإمام الحافظ شرف المحدثين مات سنة ٤١٧ السير (١٨/ ١٦٣)

(٣) البيهقي هو أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني الحافظ العلامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام مات سنة ٤٥٨ وله ٧٤ سنة السير (١٦٣/١٨)

وابن عبد البر هو أبو عمر يوسف بن عبد الله الأندلسي الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام مات سنة ٤٦٣ وله ٩٥ سنة وخمسة أيام السير (١٥٣/١٨)

٢٠- الحُمَيديّ، وابن طَاهِر[١]. ثم:

٢١- السِّلَفِيّ، وابن السَّمْعاني[٢]. ثم:

٢٢- عبد القادر، والحازميّ[٣]. ثم:

---

(١) الحميدي هو أبو عبد الله محمد بن فتوح الأندلسي الإمام القدوة الأثري المتقن الحافظ شيخ المحدثين مات سنة ٤٨٨ عن بضع وستين سنة أو أكثر السير (١٢٠/١٩)
وابن طاهر هو أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الإمام الحافظ الجوال الرحال مات سنة ٥٠٧ السير (٣٦١/١٩)

(٢) السلفي هو أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني الإمام العلامة المحدث الحافظ المفتي شيخ الإسلام مات سنة ٥٧٦ السير (٥/٢١) وابن السمعاني هو أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني الخراساني الإمام الحافظ الكبير الأوحد الثقة محدث خراسان مات سنة ٥٦٢ وله ٥٦ سنة السير (٤٥٦/٢٠)

(٣) عبد القادر هو ابن عبد الله أبو محمد الرهاوي الإمام الحافظ المحدث الرحال الجوال محدث الجزيرة مات سنة ٦١٢ وله ٧٦ السير (٧١/٢٢)
والحازمي هو أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الهمذاني الإمام الحافظ الحجة الناقد النسابة البارع مات سنة ٥٨٤ وله ٣٦ السير (١٦٧/٢١)

٢٣- الحافظ الضياء، وابن سيّد الناس خطيب تونس[١]. ثم:

٢٤- حفيده حافظ وقتِه أبو الفتح[٢].

ومِمَّن تقدَّم من الحفاظِ في الطبقةِ الثالثة: عَدَدٌ من الصحابةِ وخلقٌ من التابعين وتابعيهم، وهلُمَّ جراً إلى اليوم. فمِثلُ يحيى القطان يقال فيه:

١- إمامٌ، وحُجَّةٌ، وثَبْتٌ، وجِهْبِذٌ، وثِقَةٌ ثِقَةٌ. ثم:

٢- ثقةٌ، حافظٌ. ثم:

٣- ثقةٌ، مُتقِنٌ. ثم:

٤- ثقةٌ عارفٌ، وحافظٌ صَدوقٌ، ونحوُ ذلك.

---

(١) الحافظ الضياء هو محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي الشيخ الإمام الحافظ القدوة المحقق المجود الحجة بقية السلف مات سنة ٦٤٣ وله ٧٤ سنة السير (١٢٦/٢٣) تذكرة الحفاظ (١٤٠٥/٤)
وابن سيد الناس هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس اليعمري الأندلسي الإمام الحافظ العلامة الخطيب مات سنة ٦٥٩ تذكرة الحفاظ (١٤٥٠/٤)

(٢) هو أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الأندلسي الشيخ العلامة المحدث الحافظ الأديب البارع مات سنة ٧٣٤ تذكرة الحفاظ (١٥٠٣/٤)

فهؤلاء الحُفَّاظُ الثقات: إذا انفردَ الرجلُ مِنهم مِن التابعين، فحديثهُ: (صحيحٌ[١]) . وإن كان مِن الأتباعِ، قيل: (صحيحٌ، غريبٌ) . وإن كان مِن أصحاب الأتباع، قيل: (غريبٌ، فَرْدٌ) ويَنْدُرُ تفرُّدهم[٢]، فتجدُ الإمامَ مِنهم عندهَ مِئتا ألف حديث، لا يكادُ ينفرد بحديثينِ ثلاثة! ومَن كان بعدَهم[٣]: فأين ما يَنفرِدُ به؟ ما عَلِمْتُهُ، وقد يوُجَد.

ثم نَنْتَقِلُ إلى:

٥- اليَقِظ، الثقة، المتوسِّطِ المعرفةِ والطَّلَبِ .

فهو الذي يُطلَقُ عليه أنه: "ثقة[٤]"، وهُمْ جُمهورُ رجالِ "الصحيحين". فتابِعِيُّهم إذا انفَرَد بالمَتْن، خُرِّجَ حديثُه ذلك في الصحاح[٥]. وقد يَتوقَّفُ

---

(١) وهو أصح مما بعده لأنه كلما علت طبقة الراوي كان تفرده أصح .
(٢) أي : أصحاب أتباع التابعين .
(٣) أي : من بعد أصحاب أتباع التابعين .
(٤) ولا يقال إنه حافظ .
(٥) لأن حديثه صحيح ولأنه من طبقة عليا فالتفرد فيهم ليس بمستغرب لأن هذا التابعي عنده من الحديث ما ليس عند الآخر .

كثيرٌ من النقَّاد في إطلاق "الغرابة" مع "الصحة" في حديثِ أتباعِ الثقات(١). وقد يُوجَدُ بعضُ ذلك في الصحاح دون بعض(٢) .

وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم(٣) وحفص بن غِياثٍ(٤): (منكراً(٥)) . فإن كان المنفردُ مِن طبقة مشيخة الأئمة(٦)،

أطلقوا النكارةَ عَلَى ما انفردَ به مثلُ عثمان بن أبي شيبة(٧)،

---

(١) أي في حديث أتباع التابعين فلا يطلقون عليه بأنه صحيح غريب لاحتمال أنه وهم لأنه لم يبلغ درجة الحافظ المتقن وإن كان ثقة .

(٢) وذلك بحسب القرائن التي تعرض لمؤلف الصحيح .

(٣) هشيم هو ابن بشير أبو معاوية الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي مات سنة ١٨٣ وقد قارب ٨٠ سنة تقريب .

(٤) حفص بن غياث هو أبو عمر النخعي ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر مات سنه ٤ أو ١٩٥ وقد قارب ٨٠ سنة تقريب .

(٥) لأنهم من أتباع التابعين ولو كانوا ثقاتا .

(٦) أي : الأئمة الستة البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي .

(٧) عثمان بن أبي شيبة هو عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي قال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ شهير وله أوهام اهـ

قلت : ذكر الحافظ في تهذيب التهذيب بعض الأحاديث التي أنكرها عليه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

وأبي سَلَمَة التَّبُوذَكِيّ[١]، وقالوا: (هذا منكر[٢]) .

فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة[٣]، غَمَزُوه وليَّنوا حديثَه، وتوقفوا في توثيقه. فإن رَجَع عنها، وامتَنَع مِن روايتها، وجَوَّز على نفسِه الوَهَمَ: فهُو خيرٌ له، وأرجَحُ لعدالته. وليس مِن حَدِّ الثقةِ أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فَمَن الذي يَسْلَمُ مِن ذلك غيرُ المعصومِ الذي لا يُقَرُّ على خطأ!

---

(١) أبو سلمة التبوذكي هو موسى بن إسماعيل المنقري ثقة ثبت تقريب .

(٢) لأن أبا سلمة من صغار أتباع التابعين وأما عثمان فإنه ليس من أتباع التابعين وانما من كبار الآخذين عنهم فإنه لم يلق تابعياً .

(٣) وأكثر من ذلك أو فحش ولو لم يكثر فإن هذا يكون سبباً للطعن فيه

فصل

الثقة: مَن وثَّقَه كثيرٌ[١]، ولم يُضعَّف. ودُونَه: مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف. فإن خُرِّج حديثُ هذا في "الصحيحين"، فهو مُوَثَّق بذلك[٢]. وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضاً[٣]. وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ[٤] والحاكم، فأقلُّ أحوالِه: حُسْنُ حديثه.

---

(١) قوله : (كثير) فيه نظر فإنه يكفي توثيق إمام واحد معتبر .

(٢) لكن بشرط أن يكون صاحبا الصحيح قد اعتمدا عليه أما إذا خرجا له في الشواهد والمتابعات فلا يعد توثيقاً كما سيأتي إن شاء الله وانظر الاقتراح (ص٣٢٦ــ٣٢٧)

(٣) الترمذي وابن خزيمة إمامان لكن لا يقبل ما صححاه مطلقاً بدون بحث فإنه قد عرف عنهما التساهل .
لاسيما الترمذي فقد قال عنه الذهبي في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف من الميزان وأما الترمذي فروى من حديثه الصلح جائز بين المسلمين وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي
قلت : وذلك لأن كثير بن عبد الله قد كُذِّب .

(٤) جعل الدارقطني نظير الحاكم في التصحيح فيه نظر فإن الحاكم متساهل جداً في ذلك كما أبانه غير واحد من أهل العلم أما الدارقطني فإنه معتدل كما قال ذلك الذهبي نفسه فيما نقله عنه الزركشي في النكت وإنما يحصل له التساهل في بعض الأوقات كما سيأتي ذلك إن شاء الله من كلام المؤلف رحمه الله .

وقد اشتَهَر عند طوائف من المتأخرين[١] إطلاقُ اسم "الثقة" عَلَى: مَن لم يُجْرَح، مع ارتفاع الجهالةِ عنه. وهذا يُسَمَّى: "مستوراً"، ويُسمَّى: "محلهُّ الصدق"، ويقال فيه: "شيخ".

وقولُهم: "مجهول"، لا يلزمُ منه جهالةُ عينِه. فإن جُهِلَ عينُه وحالُه، فأَولَى أن لا يَحتجُّوا به. وإن كان المنفردُ عنه مِن كِبارِ الأثبات، فأقوى لحاله، ويَحتَجُّ بمثلِه جماعةٌ كالنَّسائيّ وابنِ حِبَّان.

---

(١) والحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر عند المؤلف رحمه الله هو رأس سنة ثلاث مائة كما في مقدمة الميزان (٤/١)

قلت : فعلى هذا فابن حبان داخل فيهم إذا أنه توفي سنة ٣٥٤ كما في السير (١٠٢/١٦) وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة اللسان (١٤/١) مذهبه في هذا ورد عليه فقال : وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلا أن يتبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه اهـ

ويَنْبُوعُ[١] معرفةِ الثقات: تاريخُ البخاريِّ[٢]، وابن أبي حاتم[٣]، وابن حِبَّان[٤]، وكتابُ "تهذيب الكمال[٥]".

---

(١) أي : أصل ومصدر .

(٢) واسمه التاريخ الكبير .

(٣) واسم كتابه الجرح والتعديل .

(٤) واسم كتابه الثقات وهو متساهل فيه فقد وثق كثيرا من المجاهيل كما سبق .

(٥) وهو للحافظ المزي رحمه الله وليس معنى هذا أن كل من ذكر في هذه الكتب فهو ثقة وإنما المراد الدلالة على مظان ذكرهم والله أعلم .

فصل

مَن أَخرَج له الشيخان عَلَى قسمين:

- أحدهما: ما احتَجَّا به في الأصول.

- وثانيهما: مَن خرَّجا له متابعةً وشَهادَةً[١] واعتباراً.

فَمَن احتَجَّا به - أو أحدُهما - ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ: فهو ثقة[٢]، حديثُه قويٌّ.

ومَن احتَجَّا به - أو أحدُهما - وتُكُلِّم فيه:

فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً[٣]، والجمهورُ على توثيقِه، فهذا حديثُهُ قويٌّ أيضاً . وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِهِ، له اعتبار[٤]، فهذا حديثُه لا يَحطُّ عن مرتبة (الحسَن) التي قد نُسمِّيها: (من أدنى درجات

---

(١) أي : استشهاداً

(٢) لأن ذلك يتضمن توثيقهما له لأنهما اشترطا إخراج الحديث الصحيح .

(٣) أي : تشدداً في غير محله .

(٤) له اعتبار من حيث أنه ينزله عن تمام الضبط إلى خفته وهذه رتبة حسن الحديث .

الصحيح) . فما في "الكتابين" بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ ورواياتُه ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة[١].

ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم مَن في حِفظِه شيء، وفي توثيقِه تردُّد. فكلُّ مَن خُرِّجَ له في "الصحيحين"، فقد قَفَزَ القَنْطَرة[٢]. فلا مَعْدِلَ عنه، إلا ببرهانٍ بَيِّن.

نعم، الصحيحُ مراتب، والثقاتُ طَبَقات[٣]: فليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كَمَنْ تُكُلِّمَ فيه، وليس مَن تُكُلِّمَ في سُوءِ حفظِه واجتهادِه في الطَّلَب كَمَنْ ضعَّفوه، ولا مَن ضعَّفوه ورَوَوْا له كَمَنْ تركوه، ولا مَن تركوه كَمَنْ اتَّهموه

---

(١) هذا في الغالب وإلا فقد يوجد ولكن على سبيل الندور من هو ضعيف واحتج صاحب الصحيح بحديثه في الأصول لأنه انتقى منها الصحيح وترك ما سوى ذلك كما فعل البخاري مع إسماعيل بن أبي أويس انظر مقدمة الفتح (ص٥٥٧) ط السلام .

(٢) هذا القول نقله ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص:٣٢٧) عن أبي الحسن المقدسي والقنطرة جسر متقوس مبني فوق النهر يعبر عليه جمعه قناطر انظر المعجم الوسيط (ص٧٩٧).

(٣) يعني بعضهم أرفع من بعض من حيث الضبط والإتقان وذكره الضعفاء والمتروكين والكذابين ليس معناه أنهم داخلون في قوله والثقات طبقات وإنما ذكر ذلك استطراداً فكما أن الثقات طبقات فالضعفاء كذلك والله أعلم

وكذَّبوه. فالترجيحُ يَدخُلُ عند تعارُضِ الروايات. وحَصْرُ الثقاتِ في مصنَّفٍ كالمتعذِّر، وضَبْطُ عَدَدِ المجهولين مستحيل!

فأمَّا مَن ضُعِّفَ، أو قيل فيه أدنى شيء: فهذا قد ألَّفتُ فيه مختصراً سمَّيتُه بـ "المُغنِي[(١)]"، وبَسَطتُ فيه مؤلَّفاً سَمَّيتُه بـ "الميزان[(٢)]".

---

(١) المغني في الضعفاء .

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال وهو كتاب عظيم الفائدة ولا يغني عنه لسان الميزان للحافظ ابن حجر رحمه الله فإنه ذكر في مقدمته أنه حذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستة في كتبهم وأبقى منه ما ليس في تهذيب الكمال انظر مقدمة اللسان (١/٤)

فصل

ومِن الثقات الذين لم يُخْرَجْ لهم في "الصحيحين" خَلْقٌ(١)، مِنهم:

- مَن صَحَّح لهم الترمذيُّ، وابنُ خزيمة. ثم:

- مَن رَوَى لهم النسائي(٢)، وابنُ حِبَّان، وغيرُهما. ثم:

---

(١) أي : لا تظن أن من لم يخرج له في الصحيح ليس بثقة اهـ من شرح الموقظة (ص٢٨٦) للعوني .

(٢) أي في كتابه المجتبى فقد أطلق عليه اسم الصحة جماعة من الأئمة منهم أبو علي النيسابوري وابن عدي والدار قطني والحاكم وابن مندة وعبد الغني بن سعيد والخليلي وابن السكن والخطيب ومرادهم والله أعلم من هذا أن معظمها صحيح محتج به كما قال ذلك النووي والزركشي وذلك لأن النسائي رحمه الله كان يتحرى في الرواة الذين يخرج لهم في المجتبى وقد حكى أبو الفضل بن طاهر رحمه الله قال سعد بن علي الريحاني عن رجل فوثقه فقلت : إن النسائي لِمَ لَمْ يحتج به ؟ فقال يابني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم وقال أحمد بن محبوب الرملي سمعت النسائي يقول لما عزمت على جمع السنن استخرجت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر شيخ الإمام الدارقطني من يصبر على من يصبر عليه النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث عنه بشيء وقال الإمام بن رشيد

- مَن لم يُضَعِّفْهم أحدٌ، واحتَجَّ هؤلاء المصنِّفون بروايتهم.

وقد قيل في بعضهم: **"فلانٌ ثقة"، "فلان صدوق"، "فلان لا بأس به"، "فلان ليس به بأس"، "فلان محلُّه الصدق"، "فلان شيخ"، "فلان مستور"**، "فلان رَوَى عنه شعبة، أو مالك، أو يحيى[(١)]". وأمثالُ ذلك،

كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل وفي الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفا ورجلاً مجروحاً ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وقال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي قال النسائي كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله وذكر بعضهم أن النسائي صنف السنن الكبرى أهداه إلى أمير الرملة فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح قال لا قال فجرد الصحيح منه فصنف المجتبى .

قلت : فهذه الأقوال من الأئمة في سنن النسائي تدل على أنها أحسن السنن وأقلها حديثاً ضعيفاً وأرجحها رجالاً وإن كان يوجد فيهم من هو ضعيف ولكن الأغلب فيهم على العكس من ذلك والله أعلم انظر مقدمة السيوطي على شرحه للنسائي (١/٣ــ٦)

(١) أي : من التزم ألا يروي إلا عن ثقة وبالتتبع فإن هذه القاعدة ليست على إطلاقها فما من أحد قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة إلا وقد تبين أن فيمن روى عنهم وسكت عليهم ضعفاء اهـ من كفاية الحفظة (ص٣١٨) للشيخ سليم حفظه الله قلت : لكن هذا يحصل نادراً من هؤلاء الأئمة وإلا فالأصل

كـ: "فُلان حسَنُ الحديث"، "فلانٌ صالحُ الحديث"، "فلانٌ صدوقٌ إن شاء الله".

فهذه العبارات كلُّها جيِّدة(١)، ليسَتْ مُضعِّفةً لحالِ الشيخ. نعم، ولا مُرَقِّيةً لحديثه إلى درجة الصِّحَّةِ الكاملةِ المتفَقِ عليها(٢)، لكنْ كثيرٌ مِمَّن ذَكَرْنا مُتَجَاذَبٌ بين الاحتجاجِ به وعَدَمِه(٣).

وقد قيل في جَمَاعاتٍ: "ليس بالقويّ، واحتُجَّ به(٤)". وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: "ليس بالقويّ"، ويُخرِجُ لهم في كتابه. قال: "قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ".

أنهم يتحرون في شيوخهم ولكن هذا لا يجعلنا نعتقد ثقة الراوي بمجرد رواية إمام من هؤلاء عنه نعم ينفعه نسبيا أحسن من غيره والله أعلم .

(١) أي : تعديل .

(٢) إلا كلمة فلان ثقة فإنها ترقي حديثه إلا درجة الصحة .

(٣) المعنى أن من وصف بهذه الأوصاف من الرواة يختلف العلماء فيه بين القبول وعدمه لأنها آخر مراتب التعديل فكثير ممن وصف بهذه العبارات هو محل خلاف اهـ من شرح الموقظة (ص٢٩٠) للعوني

(٤) لأنهم لا يقصدون بهذه العبارة نفي القوة عنه مطلقاً وإنما نفي كمالها فربما حسن له وهذا بخلاف قولهم ليس بقوي فإنهم يقصدون به نفي القوة عنه مطلقاً فمثله يضعف حديثه والله أعلم .

والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامّ[١]، وبَراءةٍ مِن الهوى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ، وعِلَلِه، ورجالِه. ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة[٢]. ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة.

أما قولُ البخاري: "**سكتوا عنه**"، فظاهِرُها أنهم ما تعرَّضوا له بجَرْحٍ ولا تعديلٍ. وعَلِمْنا مقصدَه بها بالاستقراء، أنها بمعنى: "**تركوه**". وكذا عادَتُه إذا قال: "**فيه نظر**"، بمعنى أنه: "**مُتَّهَم**[٣]"، أو: "**ليس بثقة**". فهو عنده أسْوأُ

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في تعريف الورع هو ترك ما يخشى ضرره في الآخرة اهـ من الفوائد كما في نضم القلائد في ترتيب كتاب الفوائد (ص١٥١)

(٢) أي : التي تحتمل الجرح وتحتمل التعديل مثل ليس بالقوي فإنها عند ابن أبي حاتم لا تدل على الجرح كما سيأتي إن شاء الله وعند غيره تدل على ذلك كالبخاري .

(٣) وكذا قال اللكنوي في الرفع والتكميل (ص٣٨٨ــ٣٩٩) وأما الذهبي في الميزان في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي فإنه قيده بالغالب حيث قال البخاري : فيه نظر ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً
وذكر ابن كثير في اختصار علوم الحديث (٣٢٠/١) أن البخاري إذا أطلقها في الراوي فإنه يكون أدنى المنازل وأردؤها.

حالاً من: "**الضعيف**". وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: "**ليس بالقويّ**"، يُريد بها: أنَّ هذا الشيخ لم يَبلُغ درَجَة القويِّ الثَّبْت. والبخاريُّ قد يُطلقُ عَلَى الشيخ: "**ليس بالقوي**"، ويريد أنه: "**ضعيف**".

ومِن ثَمَّ، قيل تجبُ حكاية الجرح والتعديل(١): "فَمِنهم مَن نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح(٢)، ومِنهم مَن هو معتدل، ومِنهم مَن هو متساهل". فالحادُّ

وأما الحافظ ابن حجر فإنه يقول : هذه عبارته فيمن كان وسطاً وكذا ابن عدي قبله وهناك استقراء لأحد الباحثين المعاصرين حول هذه العبارة تو صل فيه إلى أن هذه العبارة من البخاري تقتضي خفة الضعف حيث جمع كل من قال فيه البخاري فيه نظر ودرسها وتوصل لنفس لهذه النتيجة والذي يظهر والله أعلم أن البخاري تارة يريد بها خفة الضعف وهو الغالب وتارة يريد بها شدته وذلك على حسب القرائن والله أ علم انظر كفاية الحفظة (ص٣٢٠ــ٣٢١) وشرح العوني على الموقظة(٢٩٦ــ٢٩٨)

(١) أي : تحكي نص عبارة الإمام في الجرح والتعديل ولا تأتي بها بالمعنى وذلك من أجل أنها تختلف اصطلاحات كل إمام في عبارته .

(٢) أي : متعنت فيه يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بنواجذك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا الذي قالو فيه لا يقبل فيه الجرح إلا مفسرا يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلاً ضعيف ولم يبين سبب ضعفه وغيره

فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خِراش، وغيرُهم. والمعتدلُ فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاريّ، وأبو زُرْعَة. والمتساهلُ كـ: الترمذيّ، والحاكم، والدارقطنيّ في بعض الأوقات(١).

وقد يكون نَفَسُ الإمام - فيما وافَقَ مذهبَه، أو في حالِ شيخِه - ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك. والعِصمةُ للأنبياءِ والصديقين وحُكَّام القِسْط(٢).

قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب .اهـ من "ذكر من يعتمد قوله" (ص١٥٨ ــ١٥٩) للإمام الذهبي رحمه الله.

(١) وإلا فالأصل أنه معتدل كما سبق .

(٢) عصمة الأنبياء لا إشكال فيها لكن قد يستشكل البعض عصمة الصديقين وحكام القسط ولا إشكال في ذلك أيضا إن شاء الله فهي بمعنى توفيقهم وتسديدهم وهي من باب قوله ﷺ «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه فالمعصوم من عصم الله تعالى» أخرجه البخاري (٧١٩٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وكذلك من باب قول عائشة رضي الله عنها في زينب بنت جحش رضي الله عنها فعصمها الله بالورع أخرجه البخاري (٤١٤١) ومسلم (٢٧٧٠)

ولكنَّ هذا الدينَ مؤيَّدٌ محفوظٌ مِن الله تعالى(١)، لم يَجتمع علماؤه عَلَى ضلالة، لا عَمْداً ولا خطأ(٢). فلا يَجتمعُ اثنانِ عَلَى توثيقِ ضعيف، ولا عَلَى تضعيفِ ثقة(٣). وإنما يقعُ اختلافُهم في مراتبِ القُوَّةِ أو مراتبِ الضعف. والحَاكمُ مِنهم يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ، وقُوَّةِ مَعارِفِه. فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحدٌ(٤)، والله الموفق.

وهذا فيما إذا تكلَّموا في نقدِ شيخ، وَرَدَ شيءٌ في حِفظِه وغَلَطِه. فإن كان كلامُهم فيه مِن جهةِ مُعتَقَدِه، فهو على مراتب: فمنهم:

---

(١) لقول الله تعالى: ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ والسنة من الذكر لأنها وحي من الله عز وجل .

(٢) لقول نبي الله ﷺ "**لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً ويد الله على الجماعة**" أخرجه الحاكم (١/١١٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . وهو في الصحيح المسند (١/٥١٤) لشيخنا العلامة الوادعي .

(٣) قال ابن قطلوبغا : معناه أن اثنين لم يتفقا في شخص على خلاف الواقع في الواقع بل لا يتفقان إلا على من فيه شائبة مما اتفقا عليه والله أعلم انظر حاشية ابن قطلوبغا على شرح نخبة الفكر (ص١٤٧)

(٤) لقوله ﷺ «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**»أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهما .

- مَن بِدْعَتُه غليظة. ومنهم:

- مَن بِدْعَتُه دون ذلك. ... ومنهم:

- الداعي إلى بدعتِه. ومنهم:

- الكافُّ، وما بينَ ذلك.

فمتى جَمَع الغِلَظَ والدعوةَ، تُجُنِّبَ الأخذُ عنه. ومتى جَمَع الخِفَّةَ والكفَّ، أَخذوا عنه وقَبِلُوه(١).

---

(١) اختلف أهل العلم في رواية المبتدع الذي لا تخرجه بدعته من الإسلام إلى أقوال

الأول : عدم الاحتجاج به مطلقاً .

والثاني : يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه .

الثالث : يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يحتج به إن كان داعية .

الرابع : التفريق الذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله

والقول الثاني هو الصواب وهو الذي رجحه الصنعاني رحمه الله في ثمرات النظر (ص٩١) حيث قال : فهؤلاء جماعة بين مرجئ وقدري وشيعي وناصب غال وخارجي أخرجت أحاديثهم في الصحيحين وغيرهما ووثقوا كما سمعت وهم قطرة من رجال الكتب الستة الذين لهم هذه البدع وحكموا بصحة أحاديثهم مع الابتداع الذي ليس وراءه وراء وهل وراء بدعة الخوارج من شيء فهو دليل ناهض على إجماعهم على أن عمدة قبول الرواية وعلتها حصول

فالغِلَظُ كـ: غُلاةِ الخوارج[١]، والجهمية، والرافضة. والخِفَّةُ كـ: التشيُّع، والإرجاء. وأمَّا مَن استَحلَّ الكذبَ نَصْراً لِرَأْيِه كالخطَّابيَّة[٢]، فبالأولى رَدُّ حديثِه.

الظن بصدق الراوي وعدم تلوثه بالكذب اهـ وانظر "التقريب مع التدريب" (١/٣٨٣ــ٣٩٠) ط الكوثر.

(١) الخوارج: هم الذين أنكروا على علي التحكيم وتبرأوا منه ومن عثمان ومن ذريته وقاتلوهم فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم والجهمية من ينفي صفاة الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة ويقولوا : إن القرآن مخلوق والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح فغال في الرفض وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو والإرجاء بمعنى التأخير وهو عندهم على قسمين منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا على عثمان ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك اهـ من مقدمة الفتح (ص٦٤٦) ط السلام.

(٢) الخطابية: هم أصحاب خطاب بن أبي زينب فرقة من فرق الرافضة وهذه الفرقة تنقسم إلى خمس فرق كلهم يزعمون أن الأئمة أنبياء ويزعمون أن أبا الخطاب نبي وعبدوا أبا الخطاب وزعموا أنه إله وزعموا أن جعفر بن محمد إلههم أيضاً إلا أن أبا الخطاب أعظم منه وأعظم من علي وهم يتدينون بشهادة الزور لموافقيهم اهـ من مقالات الإسلاميين (١/٧٦ــ٧٨)

قال شيخنا ابنُ وَهْب[١]: العقائدُ أَوجبَتْ تكفيرَ البعضِ للبعض، أو التبديعَ، وأَوجبَتْ العَصَبِيَّةَ[٢]. ونشأ من ذلك الطعنُ بالتكفيرِ والتبديع، وهو كثيرٌ في الطبقة المتوسّطةِ من المتقدمين. والذي تَقرَّرَ عندنا: أنه لا تُعتَبرُ المذاهبُ في الرواية، ولا نُكفّرُ

أهلَ القِبلة، إلا بإنكارِ مُتواترٍ من الشريعة[٣]. فإذا اعتَبَرْنَا ذلك، وانضمَّ إليه الورَعُ والضبطُ والتقوى: فقد حَصَل مُعْتَمَدُ الرواية. وهذا مذهبُ الشافعيّ - رضي الله عنه -، حيث يقول: "أَقبَلُ شهادةَ أهلِ الأهواءِ، إلا الخَطَّابيَّة من الرَّوَافِض[٤]".

---

(١) وهو ابن دقيق العيد قال ذلك في الاقتراح (ص:٣٣٢ــ٣٣٣)

(٢) العصبية هي المحاماة والمدافعة عمن يلزمك أمره أو تلزمه لغرض المعجم الوسيط (ص٦٣٤)

(٣) وانظر النزهة (ص١٣٦ــ١٣٧) للحافظ ابن حجر رحمه الله .

(٤) ذكره بدون سند الخطيب البغدادي في الكفاية (ص:١٢٠)
وأخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (٤٦٨/١) لكن بلفظ أجيز شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الرافضة فإنهم يشهد بعضهم لبعض .
وأخرج ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص١٨٩) بسند صحيح إلى الشافعي أنه قال : ما رأيت قوماً أشهد للزور من الرافضة .

قال شيخنا: وهل تُقبَلُ روايةُ المبتدِع فيما يؤيِّدُ به مذهبَه؟ فمَن رأى رَدَّ الشهادةِ بالتُّهْمَة، لم يَقبَل. ومَن كان داعيةً مُتَجاهِراً ببدعتِه، فَلْيُترَك إهانةً له، وإخماداً لمذهبِه. اللهم إلا أن يكون عنده أَثَرٌ تفرَّدَ به، فنُقدِّمُ سَمَاعَهُ منه.

ينبغي أن تُفَقَّدَ حالُ الجارح مع مَن تكلَّم فيه باعتبار الأهواء: فإن لاحَ[1] لك انحرافُ الجارح، ووجدتَ توثيقَ المجروح من جهةٍ أخرى، فلا تَحفِلْ[2] بالمنحرِف وبغَمْزِه المبهَم. وإن لم تجد توثيقَ المغموز، فتأَنَّ وترفَّقْ.

---

(١) لاح أي : ظهر .
(٢) أي : لا تبال .

قال شيخُنا ابنُ وَهْب رحمه الله[١]:

ومِن ذلك: الاختلافُ الواقعُ بين المتصوِّفة وأهلِ العلمِ الظاهرِ[٢]، فقد وَقَع بينهم تنافُرٌ أوجَبَ كلامَ بعضِهم في بعض. وهذه غَمْرَةٌ[٣] لا يَخلُصُ منها إلا العالمُ الوَافي بشواهد الشريعة. ولا أَحْصُرُ ذلك في العلم بالفروع، فإنَّ كثيراً من أحوال المُحِقّين من الصوفية لا يَفِي بتمييزِ حَقِّه من

---

(١) في الاقتراح (ص:٣٣٨ــ٣٤٤)

(٢) وهم أصحاب الحديث انظر قاعدة في الجرح والتعديل (ص٤٧)للسبكي والاختلاف الواقع ببين أصحاب الحديث والمتصوفة هو اختلاف بين سني ومبتدع لابد منه لما فيه من مفارقة أهل الباطل وبيان ضلالهم وانحرافهم فإن كثيراً من المتصوفة على هذا اللهم إلا أنه يستثنى من ذلك العباد الذين يسميهم بعض المتأخرين كأبي نعيم الأصبهاني رحمه الله متصوفة فإن هذه التسمية حادثة ينبغي الابتعاد عنها ولعل هذا هو مراد الإمام بن دقيق العيد رحمه الله في كلامه هذا الذي نقله عنه الإمام الذهبي رحمه الله ويؤيد هذا أنه قال بعد ذلك فإن كثيرا من أحوال المحققين من الصوفية وقال أيضاً إذ القادح في محق الصوفية داخل في حديث (من عادى لي وليا ...)

(٣) غمرة أي: شدة المعجم الوسيط (ص:٦٩٤)

باطِلِه عِلمُ الفروع. بل لا بُدَّ مِن معرفةِ القواعدِ الأصولية[١]، والتمييزِ بين الواجبِ[٢] والجائزِ[٣]، والمستحيلِ عقلاً، والمستحيلِ عادَةً.

وهو مقامٌ خَطِر، إذ القادِحُ في مُحِقّي الصُّوفية داخلٌ في حديث: (مَن عادَى لي وَلِيّاً، فقد بارَزَني بالمُحارَبة[٤]) . والتارِكُ لإنكارِ الباطلِ مِمَّا سَمِعَه مِن بعضِهم[٥] تاركٌ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

(١) يريد بهذا علم العقيدة.

(٢) قال الجرجاني في التعريفات (ص: ٢٤٩) الواجب لذاته: هو الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعاً ليس الوجود له من غيره.

(٣) الجائز هو ما يصح في العقل وجوده وعدمه على السواء ولا يوجد إلا بمرجح كوجودك في هذا المكان والمستحيل عقلا هو ما لا يتصور العقل وجوده كإثبات شريك لله تعالى وكتقدم الابن على أبيه في الوجود والمستحيل العادي هو كالطيران من الانسان بلا واسطة وحمله الجبل انظر حاشية الاقتراح (ص ٣٣٩)

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إن الله قال من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب " ومعنى آذنته : أعلمته والولي هو: المؤمن التقي وانظر الصحيحة (١٦٤٠)

(٥) أي: بعض الصوفية من أهل الانحراف والضلال.

ومِن ذلك: الكلامُ بسبب الجهل بمراتب العلوم، فيُحتاجُ إليه في المتأخرين أكثرُ. فقد انتَشَرَتْ علومٌ للأوائل[١] وفيها حَقٌّ: كالحسابِ والهندسةِ والطِّبُّ، وباطلٌ: كالقولِ في الطبيعيَّاتِ وكثيرٍ من الإلهيَّاتِ وأحكامِ النجوم. فيَحتاجُ القادحُ أن يكون مُميِّزاً بين الحقِّ والباطل، فلا يُكفِّرَ مَن ليس بكافر، أو يَقبلَ رواية الكافر.

ومنه: الخلَلُ الواقعُ بسببِ عَدَمِ الوَرَعِ[٢]، والأَخْذِ بالتوهُّم، والقرائنِ التي قد تَتخلَّفُ. قال - ﷺ -: (الظَّنُّ أكذَبُ الحديث[٣]). فلا بُدّ من العلم والتقوى في الجَرْح. فلصُعُوبةِ اجتماع هذه الشرائط في المزكِّين، عَظُمَ خَطَرُ الجَرْح والتعديل.

(٢٤) المُؤْتلف والمختلف[٤] :

---

(١) أي : الفلاسفة وانظر تدريب الراوي (١/٣٨٧- ٣٨٨)

(٢) وتقدم عن ابن القيم رحمه الله أن الورع ترك ما يخشى ضرره في الآخرة.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٦٤) ومسلم (٢٥٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) المختلف في اللغة ضد المتفق والمؤتلف في اللغة المجتمع وفي الاصطلاح: هو ما يتفق في الخط صورته وتختلف في اللفظ صيغته " ومن أمثلته سلاّم وسلَام وعباس وعياش والعنسي والعبسي وفائدة معرفة هذا النوع دفع معرة التصحيف ومن ثم قال ابن المديني : "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء"

فَنٌّ واسعٌ مُهِمٌّ، وأهمُّه ما تكرَّر وكَثُر. وقد يَنْدُرُ كـ: أَحْمَد بن عُجْيَان[١]، وآبِي اللَّحْم[٢]، وابنِ أَتَشٍ الصَّنْعَانيّ[٣]، ومحمد بن عَبَادَة الواسِطيّ العِجْليّ[٤]، ومحمد بن حُبَّان الباهِليّ[٥]، وشُعَيث بن مُحَرَّر[٦]. والله أعلم.

تَمَّتْ المقدِّمةُ المُوقظة .

ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده انظر "معرفة أنواع علم الحديث"(ص٤٥) وما بعدها لابن الصلاح وفتح المغيث (٢٢٢/٤) ط المنهاج.

(١) صحابي لكن قال ابن يونس لا أعلم له رواية انظر الإصابة (١٩/١)

(٢) الغفاري صحابي مشهور الإصابة (٩/١) لقب بهذا لأنه كان لا يأكل مما ذبح للأصنام "توضيح المشتبه" (١٤٥/١)

(٣) هو محمد بن الحسن بن أتش الصنعاني قال في التقريب: صدوق فيه لين رمي بالقدر.

(٤) وثقه أبو داود كما في تهذيب التهذيب.

(٥) قال المؤلف رحمه الله في "المشتبه في الرجال" (١٣١/١-١٣٢) محمد بن حَبان عن أبي عاصم وعنه أبو الطاهر الذهلي كذا يقول الحافظ عبد الغني وخالفه الصوري وغير واحد فضموه ثم قال عبد الغني: وبالضم محمد بن حُبان بن بكر بن عمرو بصري ضعيف روى عنه سلم بن الفضل قلت – والقائل الذهبي- هو الأول وهو بالضم ويروي عنه الطبراني والجعابي وهو باهلي معمر.

(٦) شعيث بن محرز قال ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٣٤٠/٥) روى عن شعبة وآخر من حدث عنه أبو خليفة الجمحي اهـ وقال الذهبي في الميزان: صدوق مشهور.

الفهـــرس

مقدمة المحقق ٥
(١) الحديث الصحيح: ٧
(٢) الحَسَن: ١٥
(٣) الضعيف: ٢٥
(٤) المطروح: ٢٨
(٥) الموضوع: ٣١
(٦) المُرسَل: ٣٧
(٧) المُعْضَل: ٤٤
(٨) المنقطِع: ٤٥
(٩) الموقوف: ٤٧
(١٠) المرفوع: ٤٨
(١١) المُتَّصل: ٤٩
(١٢) المُسْنَد: ٥٠
(١٣) الشاذّ: ٥١
(١٤) المُنْكَر: ٥٣
(١٦) المُسَلْسَل: ٥٧
(١٧) المُعَنْعَن: ٦١
(١٨) المُدَلَّس : ٦٥
(١٩) المضطرب ٧٣
والمُعَلَّل : ٧٤
(٢٠) المُدْرَج: ٧٩
فصل ٩٥

(١) مسألة: ٩٧
(٢) مسألة: ٩٩
(٣) مسألة: ٩٩
(٤) مسألة: ١٠٠

(٥) مسألة: ١٠١
(٢٣) آدابُ المحدِّث: ١٠٣
الثقة: ١٠٩
فصل ١٢٢
فصل ١٢٥
فصل ١٢٨
(٢٤) المُؤْتلف والمختلف : ١٤١